



PROVISIONAL

A/35/PV.13
26 September 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
نائب الرئيس : السيد أورتيز سانز (بوليفيا)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد كاستانايدا (المكسيك)
السيد فولبي مارتينيز (أوروغواي)
السيد د ورسورين (منغوليا)
السيد ماشوز (ليبيريا)
السيد لومي (زائير)
السيد شاهي (نيبال)
السيد نايلك (باكستان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستدلى النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٠مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد كاستانايدا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنيء باخلاق رئيس الجمعية العامة على انتخابه لهذا المنصب الهام . ان الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة لبلد كبير ، هو جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الذي تربطه بالمكسيك علاقات وثيقة للغاية ، علاقات ودية وعلاقات تعاون مثمر ، السفير فون فيخمار استطاع أن يحوز ، بسبب صفاته الشخصية ، اعجاب واحترام الجميع .

وأود أن أحبي كذلك رئيس الدورات السابقة السفير سليم أحمد سليم ، وأهنته على أداءه البارع ليس فقط خلال الدورة العادية الماضية للجمعية ولكن أيضاً أثناء الدورات الاستثنائية التي عقدت أثناء رئاسته .

وبمناسبة انضمامها أخيراً لعضوية هذه المنظمة ، فاننا نحبي جمهورية سانت فنسنت وجزر غرينادين الفتية ، التي تربطنا بها جغرافيا روابط سوف تكون أقوى في المستقبل . ولقد عبرنا منذ عدة أسابيع في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة عن سرور بلادنا ازاء انضمام زمبابوي الى عضوية هذه المنظمة .

ومن غير المعقول في هذه اللحظات ألا نشير الى النزاع بين العراق وايران ، وهو النزاع الذي يقلقنا بشكل عميق . ان الأمم المتحدة ومجلس الأمن يجب أن يضطلعوا فوراً بالبحث عن حل عادل . وهو السبب الذي دعا النرويج والمكسيك الى طلب عقد اجتماع رسمي لمجلس الأمن ، حتى يستطيع أن يضطلع بالمسؤولية الموكلة اليه بمقتضى الميثاق .

واننا ، ان نفع ذلك ، نعتقد أننا نعكس اهتمام المجتمع الدولي ككل ، وفي الوقت ذاته نضطلع بمسؤوليتنا كأعضاء في هذه المنظمة .

وطبيعة الحال ، فاننا على علم بمحاولات للوساطة في محافل أخرى ، ونحن نتمنى ككل

نجاح لهذه المحاولات ، ولكن هذا لا يعني مجلس الأمن من مسؤوليته الأساسية ، وهي الحفاظ على السلم .

لقد تدهور الموقف الدولي بشكل خطير في العام ونصف الماضي . وظهرت بوئر جديدة خطيرة للتوتر الدولي تهدد السلم في الخليج الفارسي ، وأفغانستان وأمريكا الوسطى والكاريببي والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وحتى في أوروبا حيث كان الموقف قد استقر لعدة سنوات . وقد أمكن حتى الآن منع الأزمات الداخلية من أن تصبح نزاعات دولية أو أن تعم وان كانت تكتنفها جميعا أخطار كبيرة .

ان أكثر أوجه هذا الموقف خطورة هو ظهور جو جديد من التوتر والعداء وأنشطة يمكن أن توصف بأنها عدائية أو حتى عدوانية . وهذا الجو الجديد لا يشكل فقط توقفا وانما تراجعاً جلياً في عملية الانفراج التي كانت قد دعمت خلال العقدين الماضيين .

ان العلاقات فيما بين البلدان الأوروبية قد اتسمت بالاستقرار ، خاصة منذ تطبيع العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية من جانب والجمهورية الديمقراطية الألمانية وبقيّة بلدان أوروبا الشرقية من جانب آخر ، حتى أنه كان قد بدأ تعاون نشط ومثمر من كل نوع في هذه المنطقة التي كانت تشكل قبل ذلك بسنوات قليلة أخطر منطقة للتوتر . وبداً أنه قد تم التوصل الى أساس موضوعي للسلم والتصالح والأمن وهو أساس وجد تعبيراً محدداً في الوثيقة الختامية لهلسنكي والتي أدت الى توقع تعاون أكبر وتراجع في مخزون الأسلحة في وسط أوروبا .

ان العلاقات بين الدولتين العظميين التي لم تكن في أى وقت علاقات ودية ، كانت مع ذلك قد وصلت الى مستوى سمح بسلسلة من صيغ التفاهم لها دلالتها الكبيرة - بعضها صريح والآخر ضمني - على مستويات مختلفة ، بما في ذلك المستويات السياسية والعسكرية . وكان لها أثر حاسم على الاستقرار في العالم . ولقد امتلأت البشرية بالأمل عند توقيع اتفاقية سولت الثانية والتي ، بالرغم من كونها محدودة الا أنها قد تشكل لأول مرة في التاريخ محاولة جادة لوقف تصاعد التسلح المستمر وغير المنطقي . وكانت هذه الاتفاقية تعني ، قبل كل شيء ، أن الحكومات قد تفهمت أخيراً ما كان يعرفه الناس وهو أن زيادة وتطوير الأسلحة من جانب أحد الأطراف يؤدي الى تصاعد لدى الطرف الآخر ، وان هذا بدلاً من تدعيم الأمن الحقيقي لأى طرف ، ينتقص من هذا

الأمن . وكان من الواجب أن يكون هذا الاقتناع أساس مفاوضات سولت الثالثة ، لكي تبدأ أخيرا عملية تخفيض حقيقي متبادلة ومتوازنة في التسلح . وان السلم الذي كان هشا وغير ثابت في الخمسينات ، بدأ وكأنه يعمز بمرور الوقت .

واليوم تغير كل شيء فجأة ، وبدون سبب واضح يبدو أن الانجازات الصعبة للسنوات العشرين الماضية تتلاشى ، لقد توقف الحوار أو أصبح كحوار الصم . وهناك تساؤلات حول التوازن العسكري في أوروبا الوسطى ووضع اسلحة نووية في هذه المنطقة . وما زال مصير معاهدة ستولت الثانية معلقا وأساء من ذلك هو أن هناك حجة تقول بأنه في حالة نشوب نزاع نووى ، يمكن أن يكون هناك منتصرون . وانني اعتقد انه اذا ما حدثت حرب نووية فان الباقيين على قيد الحياة سيحسدون الموتى على حسن حظهم .

ان القوتين العظميين تطالبان باحترام مناطق نفوذهما ، كما لو كان ذلك حقا لهما ، وحتى في احتلالهما فانهما لا تأخذان في الاعتبار ان سكان هذه المناطق هم وحدهم اصحاب الحق في تقرير مصيرهم . ان القرب الجغرافي لا يرتب حقوقا من أى نوع ، ولا يمكن أن يعني تصريحاً بالدفاع عنهم ازاء أخطار حقيقية أو وهمية ، أو يعطيهم بوجه خاص الحق في التدخل لتسوية مشكلاتهم الداخلية .

ان النضالات الشورية للشعوب من أجل التخلص من نير الدكتاتورية ، واختيار النظام الداخلي الذي يتفق وتطلعات هذه الشعوب ، ينظر اليها ويحكم عليها في اطار نضال شامل ، سياسي وايدولوجي وعالمي يشوه التعبير الطبيعي للقوى الوطنية العاملة ، من خلال المعونات التي تقدمها البلدان الكبرى لطرف أو لآخر ، بما يتفق واستراتيجيتهم ومصالحهم السياسية الشاملة . وقد حدث هذا في جميع القارات ، ولكن من الطبيعي أن المكسيك يظفها بوجه خاص أن يحدث هذا في امريكا الوسطى وفي الكاريبي .

ان كفاح بعض شعوب امريكا الوسطى والكاريبي للتحرر من حكم استبدادي أو تعديل هياكل اقتصادية واجتماعية بالية ، قد أدى الى خلق وضع سياسي جديد في هذه المنطقة ، وضع لم تستطع كل البلدان المعنية في المنطقة أن تتواءم معه .

لقد تابعت المكسيك عن قرب تطور الاحداث بقلق ، ولكن في الوقت ذاته بتفاؤل : بقلق لأن زيادة التوتر الداخلي في هذا الجزء من العالم لا يمكن الا أن يؤثر فينا ، وبتفاؤل لأن هناك آفاقا حقيقية تجعلنا نعتقد بأن هذه التوترات يمكن التحكم فيها ، ويمكنها دفع عملية تطور ايجابية اذا ما قررت الدول الكبرى ألا تشوه العملية التاريخية الطبيعية .

ان سياسة حكومة المكسيك في هذه المنطقة تهدف تماما الى تخفيف حدة التوتر . ولتوجيه عملنا ونشاطنا اخذنا في اعتبارنا العوامل الآتية : أولا ، الاعتراف بأن الوضع الجديد في المنطقة هو نتيجة للنضال الشرعي للشعوب لتغيير الهياكل البالية للقوة والسيطرة ، ثانيا ، الدفاع عن حق الشعوب في ان تختار شكل تنظيمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتناسب مع تطلعاتها ، ثالثا ، الاحترام الكامل لمبدأ عدم التدخل ، ورابعا ، الحوار المفتوح مع جميع بلدان المنطقة . ان نضالات الشعوب هذه لا يمكن أن تعتبر جزءا من تنافس ايدولوجي وسياسي فيما بين الدولتين العنزميين . بل ان الوجود العسكري لتلك الدولتين في المنطقة بأى شكل من الاشكال ، لا يبد وأن يؤدي الى زيادة التوتر .

ان هذا الموقف سمح للمكسيك ان تطور وتحتفظ بعلاقات وثيقة مع جميع شعوب امريكا الوسطى والكاريبي ، وبصفة خاصة مع تلك الشعوب التي كانت أو يمكن أن تكون موضعاً لنوع من أنواع الانعزال . ان الحوار المستمر مع هذه البلدان حتى على أعلى المستويات رغم الاختلافات الواضحة ، في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين المكسيك وبعض هذه البلدان ، قد أدى الى تحقيق تفهم أفضل يقوم على أساس من الثقة والاحترام المتبادل ، وبشكل موجز فاننا ندرك العملية السياسية الجارية ونحترمها ، وكيفنا أنفسنا مع الوضع الجديد القائم في المنطقة . ان حكومة المكسيك تنظر بالأمل الى تلك الاشارات التي تدل على أن بلدانا أخرى تبحث عن صيغ تسير في نفس الاتجاه . ولا يمكننا الا أن نعبر عن أملنا في أن هذه الصيغ التي تعبر عن وجهات نظر رجال دول - كما هو الحال بالنسبة للمعونة التي تقدمها حاليا حكومة الولايات المتحدة الى حكومة اعادة البناء الوطني في نيكاراغوا ، أو القرار الحكيم بعدم التدخل عسكريا في لحظات الاطاحة بسوموزا - تأمل في أن تمتد مثل هذه الأمور الى أجزاء أخرى في المنطقة . وما حدث في نيكاراغوا هو أفضل برهان على حقيقة أنه اذا ما ترك لشعب ما أن يقرر مصيره بنفسه دون تدخل خارجي من جانب أو آخر ، فان الحل الذي يتوصل اليه سيكون أفضل الحلول ليس فقط بالنسبة لهذا الشعب ، ولكن للمجتمع الدولي ككل .

وفي المجال الاقتصادي ، فان المكسيك قد حاولت أن تساعد في حل المشاكل الخطيرة

التي تواجه دول المنطقة . ان اتفاقية امدادات النفط والتسهيلات المالية التي وقعها مؤخرًا " خوزيه لوبيز بورتيللو " رئيس المكسيك ، و " لويس هيريرا كامين " رئيس فنزويلا تندرج في اطار الجهود الاكثر اتساعا ، والخاصة بترشيد الطاقة على النطاق العالمي والذي اقترحه رئيس المكسيك . اننا نعتقد ان هذا النوع من الأعمال المحددة رغم انه محدود ومتواضع الا أنه يمكن أن يسهم في التوصل الى حلول حقيقية ، وان يخفض من امكانية المواجهة والنزاع القائم في هذه المنطقة . لقد ظهر مفهوم جغرافي وسياسي جديد ، ورغم انه غير مقبول ، وغير منطقي الا أنه مطبق في العالم ؛ وهو انه لن تكون هناك مناطق نفوذ بالقرب من الدول الكبرى وتحت وصايتها فقط ، ولكن يمكن أن تكون هناك " مناطق مصالح حيوية " ربما تبعد آلاف الكيلومترات ، بذلت محاولات لكي تطبق عليها كذلك حق الحماية .

ان كل أشكال السيطرة والاضاع هذه ، والتي بدت أخيرا ، لا تناقض فقط النظام الدولي الذي اقامه ميثاق الامم المتحدة لكنها أيضا بالية وهذا أسوأ ما فيها . ان المجتمع الدولي المعاصر يجب أن يجد أشكالا وصيفا ، يمكن أن تحكم العلاقات فيما بين جميع الدول ، سواء كانت صغيرة او متوسطة الحجم او كبيرة ، غنية أو فقيرة ، تنتمي الى الغرب أو الى الشرق ، وهذه كلها يجب أن تتمشى مع أحوال وتطلعات المجتمع الدولي الحالي ، ولا يجب لها أن تحاول احياء حلول كانت صالحة في القرن التاسع عشر ، أو في بداية هذا القرن . ان التاريخ لا يعيد نفسه . ان أسباب هذا التدهور الفريب والمفاجيء في الوضع الدولي لم تفهم جيدا ، ولا يمكن حسابها ، وربما كان السبب في ذلك اننا لانزال نفتقر الى النظرة التاريخية اللازمة ، ولكن ليس هناك من شك في أن جو حرب باردة قد بدأ من جديد مع كل الأخطار التي تكثف مثل هذا الجو . لقد وقعت أيضا في الآونة الأخيرة أحداث ايجابية . ان الاتجاه الى السلم والانفراج ، الذي اتضح بشكل جلي في الستينيات والسبعينيات لقوى وعميق للغاية ، انه يتفق مع مصالح الشعوب ، لدرجة انه أصبح من المستحيل تدميره نتيجة اساءة الحكم أو حوادث ظرفية ، أو حتى بمقاومة تحويل الوضع الراهن في مجال الحياة السياسية الدولية ، وهي المقاومة التي نأمل أن تكون عابرة في العلاقات السياسية الاقتصادية .

ان وعي الشعوب قد ازاد قوة في الآونة الأخيرة ، لدرجة أن مجموعات من البلدان ، بل وبلدان منفردة تعي اليوم أن مصالح مجموعاتها الاقليمية ، بل ومصالحها الوطنية لا تتفق دائما ومصالح الكتل العسكرية الكبرى التي تنتمي اليها . ان مثل هذا التطابق في المصالح الخاصة والمحددة قد أدى الى حد كبير الى التعود الحقيقي لمراكز القوة العالمية . لقد تجلى ذلك واضحا بقوة في هذا العام المنصرم ، في اوروبا الغربية ، واوربا الشرقية وامريكا اللاتينية وفي افريقيا وآسيا . ان تنوع المواقف السياسية المستقلة نعتبره في بعض الاحيان ظاهرة صحيحة وايجابية . وكما أعلن الرئيس لوبيز بورتيللو مؤخرا ان المكسيك تريد مكانا كريما تقف فيه على قدميها في العالم ، ولا تريد مقعدا في منطقة نفوذ . ويبدو لي ان هذا الموقف ، بالاضافة الى انه موقف صالح تماما لكل بلد ، فهو في التحليل النهائي يعزز السلم الاقليمي والعالمي . ومن العدل أيضا ، أن نعتزف بأنه في خلال تلك الآونة الأخيرة - وبالرغم من العداة

الواضح فيما بينهم — أظهر رجال الدولتين العظميين الحكمة والاعتدال وذلك في مواجهة التحديات والافراءات التي عاصروها . وانا كانت هناك بعض المشاكل الخطيرة التي تفرق ما بين القوتين العظميين ، ولاتزال هذه المشاكل قائمة وتنتظر الحل ، فاننا نرى انه قد يكون من المفيد ومن المرجوب فيه ان يجتمع رئيسا هاتين الدولتين خلال العام القادم ، حيث قد يسهم ذلك في حل هذه المشاكل ، ويتعين على الأمم المتحدة أن تشجع وتسهل مثل هذا اللقاء طبقا لتقاليدها المعروفة ، وذلك حتى تعطي رمزا لما يوده المجتمع الانساني كله في التخفيف من حدة التوتر الدولي . وتمشيا مع هذا الخط ، أود أن أعرب عن أطيبتمنياتي لمؤتمر مدريد للبلدان الاوروبية وغيرها من البلدان الأخرى ، الذي سيعقد بفرض التخفيف من التوتر الدولي .

انني أعتقد أن كلا منا يعترف بالدور الهام الذي تلعبه بعض البلدان غير المنحازة منذ نهاية الخمسينات ، فهذه البلدان منذ هذا الوقت قد شجعت ويسرت الحوار بين الكتلتين ، وقللت من الحرب الباردة ، بل انها قد أقامت حقا الجسور فيما بينها ، وبالتالي تم تخفيف حدة التوتر ودعم الانفراج بين الشرق والغرب . ان الجهد الرئيسي للبلدان غير المنحازة المركز على عملية تصفية الاستعمار ، يجب أن يؤدي أيضا الى تحسين الموقف الاقتصادي للبلدان التي تكافح من أجل تنميتها الكاملة .

واليوم ، وفي مواجهة تصاعد الحرب الباردة ، يجب بذل جهد مماثل لمبادرات هذه البلدان وزعمائها الموقرين التي اتخذت منذ عشرين عاما ، لكن يجب مواصلة هذه الجهود الجديدة مع خواص المجتمع الدولي المعاصر ، لاسيما بالنسبة لدرجة المركزية السياسية التي تميزه . واليوم ، هنالك بعض بلدان بغض النظر عن المجموعة السياسية او الاقليمية التي تنتمي اليها ، وبغض النظر عن أيديولوجياتها ، وما انا كانت غنية أو متقدمة أو نامية ، ومهما كان حجمها ومهما كانت مواردها ، سيجيء اليوم الذي يمكن فيه لهذه الدول أن توحد من جهودها على المسرح الدولي بحيث يمكنها التأثير عليه سواء على الصعيد السياسي في صالح الانفراج ، أو على الصعيد الاقتصادي لصالح اقامة نظام اقتصادي دولي اكثر عدالة . انني أعتقد أن الشرط الذي لا غنى عنه من أجل وحدة حركة هذه البلدان هو أن تظهر موقفا مستقلا بقدر المستطاع في الوقت الراهن وأن تعمل هذه

البلدان عن طريق مساحتها وسكانها وثروتها ونشاطاتها وعناصرها الاخرى على أن تزيد من تأثيرها في الشؤون الدولية . وأعني بهذه البلدان ما نطلق عليه اسم الدول متوسطة الحجم ، وهذه الدول متغيرة العدد ، وبالتالي ليس هناك من يفكر في تجميع لهذه الدول ، ولكنني أتحدث عن امكانية قيام هذه البلدان بادراك دورها المتزايد بصفقتها أعضاء في المجتمع الدولي تتشابه فيما بينها الى حد ما ، والتعاون فيما بينهما يجب أن يكون أوثق من أجل مصالح قضايا معينة .

ان المفاوضات التي دارت في العام الماضي حول التعاون من أجل التنمية لم تسفر عن النتائج المرجوة ، وبينما تم التوصل الى اتفاق في الآراء حول الاستراتيجية الدولية للعقد القادم ، الا أنه كان من المستحيل التوصل الى اتفاق له مغزاه حول البنود التي تناولتها المفاوضات الشاملة أو حول الطريقة التي يجب أن يتم بناء عليها التفاوض . ان بعض حكومات العالم الصناعي ليس لها من رؤية أو هدف سوى الحفاظ على النظام القائم بدون أية تغييرات أو تعديلات سوى تلك التعديلات الضرورية من أجل العودة الى العصر الذهبي الذي سبق عام ١٩٧٣ عندما كانت اقتصادياتهم تتسع بفضل مصادر الطاقة الرخيصة والمضمونة . وبدون أى اعتبار لاقتصاد الدول النامية التي استمرت في الازمحلل . هذا الموقف لم يأخذ في اعتباره حقيقة بروز موقف موضوعي في العالم ، هو أن الدول النامية قد أصبحت على وعي جديد بالمشكلات وأسبابها الاصلية . ان التضامن الوثيق غير المتوقع من جانب البعض الذي ظهر منذ عام ١٩٧٣ بين مصدرى البترول والمستهلكين من الدول النامية ، تلك التي عانت اكثر من غيرها من زيادة الاسعار يجب أن يؤدي بالقوى الصناعية الى التفكير في ضرورة التفاوض الجاد بفرض اقامة أسس جديدة اكثر عدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وهناك وعي متزايد تشترك فيه الحكومات والافراد ، بأن هذا هو الطريق الوحيد الممكن ، لاجتياز الازمة الخطيرة الوشيكة .

ولقد اقترح أخيراً أيضاً أنه من أجل دعم المفاوضات ، فمن الضروري أن يعقد اجتماع أو أكثر لمجموعة صغيرة ، مجموعة يجب أن تكون مع ذلك ممثلة بدرجة كافية ، من رؤساء حكومات حتى تخرج العلاقات بين الشمال والجنوب من الطريق المسدود الذي وصلت إليه حالياً ، ومن أجل تشييط وتشجيع مفاوضات أكثر فاعلية تكون طموحة في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية . ان الهدف من تلك الاجتماعات هو التعبير عن رغبة سياسية لا قامه بعض نقاط الاتفاق التي من شأنها أن تسانسد سلسلة المفاوضات العالمية التي تعقد في إطار الأمم المتحدة . وهذا هو السبب الذي من أجله عطلت المكسيك ، في هذا الإطار ، مع الحكومات الأخرى على التحقق من امكانية عقد اجتماع سياسي على مستوى عال في بداية العام التالي . اننا نعتقد انه يجب استكشاف جميع الصيغ الممكنة واستغلال جميع الفرص المتاحة من أجل تحقيق تقدم في هذا الاتجاه . وهذا هو السبب الوحيد الذي يكمن وراء الجهود التي تبذلها في الوقت الحاضر حكومة بلدى .

ان موضوع الطاقة يعتبر عنصراً هاماً في الموقف الاقتصادي المعقد في عالم اليوم ، ذلك العنصر الذي لا يمكن تناوله أو التفاوض بشأنه على حدة ولكن يعالج فقط كجزء لا يتجزأ من مجموعة أكبر من المشاكل .

ان ترشيد استخدام مصادر الطاقة لا يمكن أن يؤجل ، وبغير ذلك سوف يصبح من المستحيل بالنسبة للبلدان النامية أن تحقق أهدافها في النمو السريع ، كما أنه لن يكون بالامكان بالنسبة للبلدان المتقدمة أن تستعيد ديناميكية نموها .

ومنذ عام مضى ، وفي نفس هذا المحفل ، فان الرئيس لوبيز بورتييلو رئيس المكسيك ، دعا المجتمع الدولي الى أن يشرع ، كجزء من الجهود الواسعة الرامية الى تغيير النظام الاقتصادي الدولي السائد ، في اعداد واعتماد خطة عالمية للطاقة تضمن انتقالاً منظماً ومتطوراً ومتكاملاً ومحكماً بين هيكل الطاقة الحالي القائم على الاستهلاك المسرف لمصادر الطاقة التي تنفذ بسرعة وبين الاستخدام المتطور والمنظم والمنطقي لمصادر الطاقة البديلة الجديدة والمتجددة مما يعود بالفائدة على البشرية بأسرها في إطار نظام توزع فيه المسؤولية وفي ظل نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وأكثر انصافاً .

ان المكسيك لم تطلب في أى وقت في اقتراحها بشأن الطاقة أن تعالج هذه المسألة على انفعال ، ولكن مع ما يرتبط بها تلقائيا من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي . انها لم تقترح مناقشة معدودة بشأن الاسعار والامدادات بين المنتجين والمستهلكين ، ولكن مفاوضات وليئة عريضة يشارك فيها الجميع ، تتعلق بالمشاكل طويلة المدى التي تخص نقل الطاقة ، كما أنها لم تشر بمعالجة المصدر الرئيسي للطاقة اليوم بصفة خاصة وهو البترول ، ولكن ما ترمي اليه هو معالجة عالمية لجميع مصادر الطاقة .

وبعد عام من هذا الاقتراح بشأن الطاقة ، فلا شك أنه قد أشر على المناقشات التي جرت بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية كما كان له أثر على المناقشات التي جرت بشأن اجراءات تنفيذ المفاوضات الشاملة . ان بلدى لا يزال مقتنعا - وهناك بلدان كثيرة تشاركنا هذا الرأى - بأن الانتقال من النظام الحالي غير العادل للعلاقات الاقتصادية الدولية يتطلب قرارات شاملة واسعة النطاق في مجال الطاقة تكون مفيدة للجميع ويلتزم بها الجميع .

ومن بين اكثر الاحداث تشجيعا لنا خلال السنوات الاخيرة ، أذكر الاتفاق الذى توصل اليه بعد ١٠ سنوات من الجهود الشاقة ، المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار . وباستثناء بعض المسائل الثانوية ، فقد استكملت اتفاقية هامة بشأن جميع استخدامات البحر وموارده . ان هذا الهدف الطموح ، كما ورد في ديباجة مشروع المعاهدة ، يمثل اسهاما هاما في حفظ السلم والعدالة والتقدم لجميع شعوب العالم ، بالاضافة الى تحقيق نظام اقتصادى دولي منصف . ورغم التعارض القوي للمصالح والآراء السياسية والقانونية لمجموعات الدول المختلفة ، فقد أمكن تحقيق هذه النتائج الهامة . ان الاتفاقية لن ترضي الجميع تماما ، ولكنها مقبولة من قبلهم أو من قبل معظمهم . أما احتمال الفشل في هذا المجال ، فقد كان يمكن أن يؤدي الى الفوضى والمواجهة . ان تلك التجربة تثبت لنا أن المشاكل العالمية ، مهما كانت صعبة ، يمكن التوصل الى حل وتسوية لها عندما يعطى المشاركون فيها أهمية متزايدة للمصالح المشتركة طويلة الأجل بدلا من المصالح الفورية الوطنية .

وفي الختام ، أود أن أركز على رأينا فيما يتعلق بما يعتبر في الوقت الحاضر محل الاهتمام والقلق الرئيسي للشعوب والحكومات ، ألا وهو الحفاظ على سلم عادل يسمح بتقدم جميع الدول . ولهذا الغرض يجب أن تزول التهديدات التي تتراكم على الجنس البشري في فجر الثمانينات . ان التدخل من أجل الدفاع عن " المصالح الحيوية " يجب أن يختفي من الممارسة وحتى من لفظة العلاقات الدولية المعاصرة .

وعلىنا ألا ننسى أنه بينما كانت تلك المصالح تعرف بالامس طبقا للمناطق الجغرافية ، فانها تعرف اليوم بمصادر الطاقة ، أما غدا فان نفس تلك المصالح قد تذكر بخصوص الغذاء ومواد أولية أخرى .

ان الدفاع من طرف واحد عن المصالح الحيوية ، مهما كان من ينادى بها ومهما تمت محاولة اخفائها ومهما كان تأثيرها على مصير الشعوب الاخرى بحيث يعادل قبول استعمار جديد يكون فيه الطرف الضعيف معرضا لسيطرة الطرف الأقوى ، فانه لا يمكن ولا يجب بتاتا ان تستغل المصالح الحيوية لتبرير سيطرة شعب على آخر . ان المصالح الحيوى للجميع يتمثل في السلم .

السيد فولبي مارتينيز (أوروغواي) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أقدم اليكم تهنئتي الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، وهي مهمة شاقة تقومون بها بالنسبة للخبرة التي يتميز بها عملكم الدبلوماسي الطويل .

وأود كذلك أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا الحار الى السيد السفير سليم أحمد سليم على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداورات الجمعية العامة خلال فترة رئاسته لها . ونود أيضا أن نشير بارتياح كبير الى أن هذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها الجمعية العامة وتشترك فيها دولة زمبابوي المستقلة ، ونحن نرحب بها ترحيبا حارا . وكما قال وفد بلادي في جميع المحافل ، فانه يحدونا الأمل ، بعد هذه التضحيات والتطلعات ، في أن الجمهورية الجديدة سوف تزداد قوة وتدعم نفسها في سلام وتقدم بتنفيذ تكامل قومي حقيقي ، كمثل للتسامح ولتضامن جميع الاجناس وذلك من وهي الأمم المتحدة .

ونود كذلك أن نعبر عن ارتياحنا لانضمام الدولة المستقلة الجديدة سانت فنسنت وجزر غرينادين ، وهي عضو في مجموعتنا الاقليمية ، ونحن نرحب بها ترحيبا حارا . وفي هذه الدورة الخامسة والثلاثين العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فاننا نأثني بفكر يتسم بالسلام والثقة ، ولكن مع شعور عميق بأهمية وخطورة المشاكل التي تواجه العالم وشعور كبير بالمسؤولية التي تفرضها هذه المشاكل على جميع شعوب البلدان النامية وكذلك الدول التي وصلت الى النمو الكامل ، مع تحمل المجموعة الاخيرة ، لهذا السبب ، الجزء الأكبر من المسؤولية . وأود قبل كل شيء أن أشير الى أن حكومة بلادي ، بعد مراقبة متأنية لمشاكل العالم الراهنة ، تدرك دون أى شك أن العالم يواجه ثلاث نقاط جوهرية .

أولا ، ان العالم يواجه أزمة شاملة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، والحال كذلك سواء أردنا أم لم نرد .

ثانيا ، في اطار هذه الأزمة الشاملة ، فقد حاول العالم أن يصحح بعض النواحي الجزئية منها بمعالجتها واحدة بعد الأخرى كما لو كانت غير مرتبطة وكأنها ظواهر مستقلة . ان هذا الاتجاه يقلل من المشاكل ويؤدي الى فشل الحلول التي نحاول أن نطبقها .

ثالثا ، انه من الممكن اليوم التعرف بوضوح على الطبيعة الحقيقية للعدو الذى نواجه ونحاول التغلب عليه . وبما أنها أزمة شاملة ، فان الاستراتيجية الضرورية للتغلب عليها ينبغي أن تكون شاملة كذلك ، ويجب أن نوافق على تدابير لجميع القطاعات .

وكتيجة حتمية لذلك ، يجب أن نعترف أنه دون جهد خلاق عميق يقوم به الادراك المشترك الجماعي للعالم ، بالتحرك باخلاص وحرية وبرغبة سياسية بناءة من جانب الدول ، فان المشاكل الراهنة لن نستطيع التغلب عليها دون الوصول الى كارثة يتحقق فيها فناء الجزء الاكبر من البشرية ، وسوف تعاني منها ، بلاشك ، جميع الشعوب في العالم .

ومما يشجعنا على التفاؤل ، أننا نؤمن ايمانا ثابتا أولا بالخالق الكبير ، وثانيا بمصير البشرية ، وكذلك بالعديد من الأصوات التي ارتفعت لتقول وبحقيقة مبسطة اننا قد اجتمعنا هنا لندير هذا الحوار . ولكن هذا التفاؤل لا يبدد مخاوفنا واحتياجاتنا . اننا نشعر بالقلق بالنسبة لعدم وجود القرار السياسي من جانب الدول المتقدمة الصناعية لاتخاذ الخطوات الحاسمة لتنفيذ المشروعات والقرارات التي تم اتخاذها في السنوات الاخيرة لأنها ذات أهمية بالغة ، ولكي تستمع الى أصوات الشعوب الضعيفة التي تطلب العون منها .

ان التقرير العالمي الحالي عن العالم سنة ٢٠٠٠ الذى قدم الى رئيس الولايات المتحدة ، قد اشتركت فيه جميع الامكانات العلمية والفنية والأبحاث والمعلومات لهذه الدولة ، وهو يتكون من ٨٠٠ صفحة مشيرة ، تحتوى على مادة تجعل العالم يفكر ويتأمل اذا كانت هناك حاجة لذلك بالنسبة لأهمية مواجهة هذه المسائل الخطيرة على مستوى عالمي وبمسؤولية كبيرة . ان التقرير يحذر صراحة من أنه اذا لم تتخذ الدول خطوات جريئة وخلاقة فرادى ومجتمعين ، فانه يتعين على العالم أن يتوقع اضطرابات خطيرة في بداية القرن الواحد والعشرين ، وهذا التوقع يتفق عليه جميع المفكرين في العالم .

ونود كذلك أن نشير الى أنه بالنسبة لمجالات الانشطة المختلفة وأهم القضايا ، فاننا نعتبر أن أى تأخر في اتخاذ التدابير الضرورية لحلها ، لا يمكن أن نسمح به ، كما ان هناك نقاطا أساسية يجب أن تولى أهمية وعناية خاصة .

وأود أن أناقش أولاً المسائل السياسية والاجتماعية والقضائية . ان التطور السياسي فسي العالم منذ عام أى منذ اجتمعنا في الدورة الرابعة والثلاثين ، قد أعطانا أسبابا كثيرة لتثبيت ما قلناه آنذاك من أنه لا يمكن عزل الشعوب وأننا يجب أن ندعم الروابط التي توحد المجتمع الدولي والتضامن العالمي كشيء أساسي لبقاء العالم .

ان السلام من أهم أهداف القانون الدولي ، لانه شرط أساسي للبقاء . ولقد أدركنا ذلك الآن ، ولن نستطيع التوصل والحفاظ على السلام دون حل المشاكل العاجلة والأساسية لجميع عناصر المجتمع الدولي ، حتى أضعفها وأكثرها تواضعا ، ودون ممارسة عدالة في التوزيع ، بلا حدود ، لشروة الكرة الأرضية . ولن يكون هناك سلام دون عدل ، ولا يوجد عدل دون قانون . ان سيادة القانون هي نتيجة توازن الاحترام الذي نعطيه لبعض القيم الروحية الأساسية ، ومواءمة ذلك للحقائق العالمية .

وأود بالتالي أن أناقش مسألة نزع السلاح . في الطريق الطويل للتوصل الى السلام ، فان نزع السلاح العام والكامل هو هدف مثالي . انه ليس وسيلة فقط وانما هو غاية . ان الخطوات التي يجب أن نتخذها في هذا المجال ، مهما كانت صغيرة ، سوف تسهم بقوة في دعم هذه القضية . ويبدو كذلك واضحا أن هذا الهدف يحكمه نزع سلاح روحي سابق ، وتفهم وتسامح بين جميع شعوب العالم والاستجابة للتطلعات المشروعة لها . وسواء كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح هدفا أو وسيلة ، فان حكومة بلادي تعتقد أن جميع الشعوب ملتزمة بالنضال بغية التوصل الى التقدم في هذا المجال . ان الامكانيات العسكرية الصغيرة لحكومة بلادي ، لا تمنعها من أن تستخدم كل ثقلها الادبي ، كدولة وبلد يحترم السلام والقانون ، لخدمة هذا الهدف ، والتفديد دائما بحمق تخصيص موارد ضئيلة جدا للبيئة وللتنمية وهما أساس الحياة .

اننا نعلم تماما انه سيكون من الصعوبة بمكان التوصل الى حلول شاملة وكاملة لأعمق مشاعر الانسان وأقلها تبصرا . ونحن على استعداد لأن نتقبل بروح واقعية ، اتجاها جزئيا ومتدرجا للحلول الايجابية . ولكننا نؤكد بشدة ويقوة على ضرورة اداة أى نوع من الحروب البيولوجية أو تلوث البيئة ، وأية محاولات لتغيير المناخ ، كسلاح أو كوسيلة للاعتداء .

وفي هذا المجال ، فان أبعاد النجاح لمعاهدة تلاتيلولكو باقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم ، مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا ، تبدو لنا كطريقة فعالة لاتخاذ خطوة الى الامام بالنسبة لهذا الموضوع .

وبالنسبة الى مشكلة الشرق الاوسط ، ومنذ تقسيم فلسطين حيث رأت الأمم المتحدة أنه وسيلة عادلة لاقرار سلام عادل في تلك المنطقة ، فان الشرق الاوسط تحول تدريجيا الى برميل من البارود مليء بالتهديدات لأمن العالم على مر السنين .

ان موقف الصداقة الذي تكنه حكومة بلادى لشعب اسرائيل معروف ، وهو قائم طوال الأعوام الماضية وذلك تأييدا لما اعتبرناه من الآمال المشروعة للشعب اليهودى . ولا نتردد اليوم في الاعتراف بهذه الصداقة ونعلن عن قناعتنا بأن دولة اسرائيل يجب أن تعيش في سلام عادل ودائم مع جيرانها مع احترام وجودها داخل حدود عادلة وآمنة .

ولكن حقيقة اسرائيل التي لا رجعة فيها لا يمكنها في الوقت ذاته أن تغطى حقيقة لا رجعة فيها هي أيضا ، ولا تتناقض مع الحقيقة الاولى ، أى الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى الذى طلب اليه أن يضحى بهويته الوطنية في تحد صارخ لمبدأ تقرير المصير وهو من الأعمدة الاساسية لمنظمة الامم المتحدة ، وبالتالي فاننا وفاء منا للمبادئ التقليدية لسياسة الدولة فاننا نؤيد بكل قوة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ليعود الى أرضه وليقيم دولته الحرة المستقلة بما يتفق والقرار الذى يتخذه ممارسة لرغبته السيادية .

ان بلدى مقتنع بأن الحل الوحيد لهذه العملية المؤلمة والطويلة يمر عبر الحوار والتفاوض الذى يجب أن يشترك فيه شعب فلسطين ، لذلك فان بلدى يدين العنف واتخاذ قرارات من جانب واحد تصرفل الحلول السلمية والقانونية لهذه المشكلة .

وكما قلنا في العام الماضي من فوق هذه المنصة فاننا نكرر ندائنا الذى كنا قد تقدمنا به من قبل من أجل الوصول الى حلول محددة ونهائية تؤمن سلامة أراضي وحق هذا الشعب فى الثقافة والتقاليد الرائعة وفي الحياة فى سلام ، فقد كنا نعتقد أنه سوف تتم الاستجابة الى هذا النداء أثناء العام . وانه لمن المؤسف حقا أن تختار منطقة الشرق الاوسط كضحية لها هذه الامة الصغيرة المضيافة المرتبطة بأسباب كثيرة بأممتنا .

مرة أخرى نوجه النداء نفسه ونتمنى أن يستعيد لبنان السلام والاستقرار .

ان أوروغواي وهى المدافع العنيد والصلب عن حق الشعوب فى تقرير المصير قد أيدت على الدوام حق شعب ناميبيا فى الحصول على الاستقلال وأن يقرر بحرية النظام السياسى

الذي يريد أن يحققه لنفسه ، وأن يختار سلطاته دون ضغوط أجنبية وفي جو من السلام في ظل ضمان الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة .

فيما يتعلق بحقوق الانسان ، فانه من المحتم ، بالنظر الى الاثر القوي للقانون فسي بلادى ، وقد كان القانون فيها عنصرا دائما تغلب على كل المراحل والمواقف الصعبة ، فممن المحتم أن نعتبر الاحترام الحقيقي والعميق لما يسمى بحقوق الانسان كتجربة سياسية عالمية وخطوة كبيرة نحو سريان قانون دولي جديد يعترف فيه بالبشرية كشخص من أشخاى القانونون . ومع ذلك فاننا نعتقد أنه اذا ما كنا نرغب لحقوق الانسان أن تتعدى المرحلة الجدلية وأن تصبح قيما نشطة ولموسة في الحياة الدولية فلا يجب أن تكون تلك الحقوق أداة صراع سياسي فيما بين الدول والمجموعات الانسانية ذات الفلسفات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

وطالما نشهد بلدانا وعقائد متضادة ، فان ذلك في الواقع انكار للحرية وتجاهل للحقوق الأساسية اللصيقة بكرامة الشخص الانسانى وتنكر لما يشكل انجازا للعالم الحديث في احترام حقوق الانسان ، وطالما تجعل من نفسها حكما على سلوك دول ومجموعات اجتماعية أخرى عليها أن تدافع عن نفسها ازاء حركات اجرامية تدميرية خبيثة فانه سيكون من الصعب أن نؤمن في الوقت ذاته سيادة القانون وسيادة حقوق الانسان . وسواء أردنا أو لم نـرد فانه في أثناء محاربة الفوضى والجريمة المنظمة تحدث - نتيجة أن الانسان ليس منزها عن الخطأ - أخطاء لا يمكن تحاشيها ويتم التعدى على حقوق الانسان المقدسة .

ان بلادى سوف تبذل كل ما في وسعها ، لكي تسود حقوق الانسان ، في جهدها المستمر لاعادة الحياة الطبيعية . وللأسف فانه في النطاق الداخلي لدول كثيرة فان تجاهل حقوق الانسان تشكل ممارسة طبيعية ورسومية تفرضها أنظمة شمولية تفرض على ملايين البشر أن تعيش في ظروف روحية ومادية مؤذية وضارة للغاية بكرامتها الطبيعية .

وان كان هذا يحدث في النطاق الداخلي فاننا في النطاق الدولي نشهد التزايد المتصاعد للارهاب ، وان أعمال العنف والجريمة تكاد أن تكون أسلوبا من أساليب التعبير السياسي تحل محل الحوار ، ويبدو أنها أصبحت سمة من سمات عصرنا الحديث . ومرة أخرى ، باسم حكومتى أعلن أننا سوف نؤيد جميع الاجراءات الجماعية التي تقترح ويتم الاتفاق عليها

لمحاربة هذه الآفة التي يمكنها أيضا أن تؤدي إلى ازدياد تشدد الاجهزة الدستورية والمجموعات الاجتماعية المعتدى عليها وما يسببه ذلك من تعد على حقوق الانسان التي يجب علينا جميعا أن نحترمها .

تود حكومتي أن تعبر مرة أخرى عن معارضتها الكاملة لسياسة الفصل العنصري وجميع أشكال التفرقة العنصرية وهي معارضة تقوم على أسباب سياسية وأخلاقية وتعتبر فلسفة عميقة في تقاليدنا الثقافية . وفي هذا السياق ، فان جمهوريتنا سوف تؤيد بتصويتها كل اتجاه يدين هذه السياسة .

ترى حكومة بلادي ان الاعلام يتصل عن قرب بالمسائل الاساسية للحياة المعاصرة وأن الوسائط الفنية الحديثة يجب أن تستعمل لتيسير ليس فقط الاعلام في حد ذاته وإنما أيضا الاتصال فيما بين البشر والشعوب ونشر التعليم والثقافة .

ومع ذلك يجب أن نذكر الخطر الذي يشكله بعض مظاهر هذه التقنية الحديثة بالنسبة الى الحرية والاستقرار المؤسسي والهوية الثقافية للشعوب . ان توفير وسائل النشر الثقافي الحالية يجب أن تؤمن لجميع البلدان . ان مجتمع الأمم يجب أن يعثر على الشكل المناسب لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وينبغي عليه كذلك أن يعمل على الحفاظ على ثروة التنوع الوطني .

لقد انتهت الدورة التاسعة للمؤتمر الثالث لقانون البحار وقد توصلت هذه الدورة الى تقدم ذي دلالة نتيجة جهد لم يسبق له مثيل في نطاق المجتمع الدولي للوصول الى وضع قانون جديد للبحار على أساس الاعتراف بالحقوق السيادية وولاية الدول الساحلية على البحار المتاخمة لشواطئها ، حتى مسافة مائتي ميل ، وعلى الجرف القاري احتراماً لقانون الاتصالات ، وفي استخدام المنظم والسلمي للبحار ، والاستغلال الرشيد لمواردها ، والحماية والحفاظ على البيئة البحرية ، وفي التعاون من أجل التنمية في البحث العلمي ، وفي ادارة منطقة قاع البحار والمحيطات ، فيما يتعدى المياه الإقليمية ، من جانب سلطة دولية تعطى لها الصلاحيات الملائمة للتنظيم والاشراف على نشاطات استغلال واستكشاف الموارد ووضع سياسة انتاج في تلك المنطقة حيث تعتبر تراثاً مشتركاً للبشرية والتي يجب أن تستخدم مواردها في ظل نظام قانوني ، أي نظام يقوم بموافقة المجتمع الدولي كمثل للبشرية .

ان المرحلة الراهنة من المفاوضات تسمح بأن نتوقع التوصل الى صيغ مقبولة عموماً بشأن بعض أمور لا تزال معلقة . وبعد المواءمة النهائية للنصوص ، فاننا نأمل في أن يتوصل المؤتمر الى اعتماد اتفاقية كاراكاس في ١٩٨١ . ان آمال الشعوب لا يمكن أن تترك لمزيد من الوقت ، ويجب أن نبذل جهداً لقطع المسافة المتبقية أمامنا ، وينبغي على الدول الصناعية أن تبذل هذا الجهد حتى تصل الى هدف اضافي الاستقرار على العلاقات الدولية والسلام العالمي .

ولا يمكن لحكومة أوروغواي الا أن تبرز من جديد أن مبدأ التراث المشترك للانسانية ، هو قاعدة أمر في القانون الدولي لا تسمح بالتالي باتفاقات أو قرارات من جانب واحد مثل تلك القوانين التي أصدرتها بعض البلدان أو تنوى بلدان أخرى أن تصدرها ، لأن من شأنها أن تخرق هذا المبدأ وليست لها أية صحة أو حجج في مواجهة المجتمع الدولي . وتأسف بلادى لهذه النشاطات وترفض أية محاولة للضغط على المؤتمر من جانب هذه الدول .

ان قانون البحار الذي يشمل العرف الناتج عن الممارسة العامة للدول وذلك الذي سوف تبلوره الاتفاقية ، يعتبر تحدياً كبيراً للبلدان النامية بصفة خاصة ان تضطلع بمسؤوليات تتصل مباشرة برفاهية ورخاء شعوبها ، وفتح آفاق جديدة للشباب من أجل العمل والدراسة والبحث ، وبمشاركة نشطة وتعاون من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ويجب على منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تستعد من الآن حتى تعطي البلدان النامية المساعدة القيمة في الاضطلاع بشكل كامل بهذه المسؤوليات في الاطار الذي تضعه الدول تحديداً لأهدافها الوطنية .

ولسوف نحتفل قريباً جداً بالذكرى العاشرة لمؤتمر استوكهولم بشأن البيئة ، والذي يسجل انتباه العالم الى هذه المشكلة الخطيرة التي تواجه البيئة الانسانية . ان خطورة وأهمية المشكلة بدلا من أن تقل أثناء هذه السنوات الثماني ، قد ازدادت تفاقماً . ومثلما حدث في المجال الاقتصادى ، فان أصوات الحكماء والخبراء لم تلق آذاناً صاغية ، ولم تعط البذور التي بذروها سوى ثمار جدلية . ان الاجراءات التي أشير اليها في المحافل الدولية لم تنفذ في معظمها ، كما أن التوقعات بالنسبة للمستقبل سيئة .

ومع ذلك ، فهناك مجال للتفاؤل ان المشكلة قد بلغت ذروتها . ومن جانب آخر فان الجهود التي لا تكف والتي تبذلها المنظمات الدولية المتخصصة والصفوة المفكرة للانسانية في اعداد

في اعداد خطط ومشروعات لتصحيح عمليات التدهور هذه في جوانبها المعقدة ، تقنع الحكومات والمسؤولين عن حكم الشعوب بضرورة اتخاذ اجراءات جذرية وابداعية . ومن جانب آخر ، فلقد تميزت مشكلات البيئة بأنها أوضحت بجلالة التضامن الأساسي القائم ليس فقط فيما بين جميع البشر ، ولكن فيما بين جميع المخلوقات .

ان تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الدورة الثامنة والمعروض على الجمعية العامة ، يدل على أنه قد تم القيام بعمل طيب ، وان مسؤولية الحكومات الآن هي أن تنفذ الاجراءات المشار بها .

ونود أن نبرز موضوعين أثيرا في نيروبي ، يبدو في رأينا أن لهما أهمية خاصة . الموضوع الأول ، يتعلق بالاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة والتي كانت ثمرة أعمال مجموعة علماء معروفين عالميا تحت اشراف اتحاد المحافظة على الطبيعة ومواردها وبرعاية اليونسكو والفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

وتشكل هذه الوثيقة البارزة توفيقا فعّالا بين المحافظة والتنمية ، وايضاها للأولويات وابراراً للضرورة الملحة للحفاظ على الموارد الحية لكونها والتي يتوقف عليها بقاء البشرية . ان ذلك كله بالإضافة الى تنسيق ملائم وواقعي يجعل لزاما على الحكومات أن تتزود بالأدوات القانونية والفنية الضرورية للاضطلاع بشكل عملي وفعّال بسياسة طيبة للمحافظة على البيئة .

الآن ، يجب علينا أن ننتقل من الأقوال الى الأفعال ، فنجمع الموارد الضرورية عن طريق التفاوض الثنائي ومتعدد الأطراف بشأن المعونة المالية وأن نعطي في الوقت ذاته لبرنامج الأمم المتحدة وللاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة التأييد المستمر الذي يمكنهما من اقرار خططهما تدريجيا وعمليا .

والموضوع الثاني الذي نرغب في ابرازه يتصل أيضا بالتطبيق العملي لسياسة البيئة والذي يجب الاشارة اليه بشكل مستمر . ونحن نشير هنا الى اجتماع على مستوى عالمي بشأن القانون البيئي استعدادا للدورة العاشرة لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والذي سوف تشترك فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وفي هذا الاجتماع الهام سوف يجرى الاحتفال بالذكرى

العاشرة لمؤتمر استوكهولم ، وسيتم تقييم العمل الذى تم حتى ذلك الوقت ، وماسيتبقى من مثل هذا الموضوع الحساس . وفيما يتعلق بهذه الانجازات فان وضع وتكريس اطار قانوني مناسب ، هو أمر أساسي من أجل بلورة فعالة لسياسة لاتغيب عنها حتى الآن البيانات النظرية ولكنها تفتقر الى الأجهزة المؤسسية والقانونية المناسبة لوضعها موضع التنفيذ . وان أوروغواى لفخورة ان أنه من المتوقع أن يعقد هذا الاجتماع التحضيرى في مونتيفيديو ، وانه لشرف لها ولتقاليدها القانونية أن يعقد مثل هذا الاجتماع في بلادها .

وليس هنالك من سبب يجعلنا لا نشعر بالقلق الذى عبر عنه من فوق هذه المنصة لعسدة سنوات متتاليات والذى يتصل بوضع الاقتصاد العالمى . وعلى العكس من ذلك ، فان الموقف الاقتصادى يزداد تدهورا في عملية تزداد سرعتها حدة . ان هذا أمر خطير لأن احباط الشعوب هو الذى يبذر بذور العنف . ولقد عبرنا عن هذا القلق بشكل بارز في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة منذ وقت قصير مضى . ان استمرار الكساد والتضخم وزيادة البطالة وعدم استقرار أسعار الصرف والاختلالات في ميزان المدفوعات للبلدان الصناعية ، وأنشطة الحماية ، وفي ايجاز عدم مقدرة تلك البلدان على اتخاذ قرارات سياسية تتفق وأهمية الأزمة الشاملة ، يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية في البلدان النامية .

ان السمة الأساسية للنظام الاقتصادى العالمى المعاصر هي التكافل المتزايد بين شعوب العالم وهو التكافل الذى يشهد تكثيفا في الوقت الراهن . ومن الواضح أنه لا يمكننا أن نجد حلا في اطار سياسة الكتل . وبغير المنهج الاقتصادى العالمى الشامل الذى يستتبع سياسة اقتصادية شاملة طويلة الأجل ، سوف يكون من الصعب التغلب على المشكلات الخطيرة التي تضغط على شعوب العالم النامي وكذلك على شعوب البلدان المتقدمة . ان هذا المنهج الجماعى الفعال ، يتطلب ترشيحا في تخصيص الموارد الانتاجية ويعني أيضا إعادة توزيع وتخصيص الصناعات بما يتفق والقدرة التنافسية لكل بلد ومنفذا عاما للاقتصاديات حتى تؤمن دورا فعالا للتنافس ، أى استراتيجية تفطى جميع مجالات التنمية دون استبعاد أى قطاع أساسى .

ان بلادى مثل كثير من البلدان النامية تحاول تطبيق نفس هذه المبادئ في المجال الداخلي وتحاول تحقيق الانتاج في تلك القطاعات التي يتوفر لها تفوق نسبي فيها ، ان فتح اقتصادنا على العالم الخارجي سوف يسهم في تنمية الاقتصاد العالمي على أسس سليمة عن طريق توزيع رشيد لانشطة الانتاج يحترم التفوق النسبي لمختلف المشاركين في النظام . هذه المبادئ تذكر عادة ويدافع عنها نظريا من قبل الدول الصناعية ، وللأسف الشديد فان هذه الدول لا تطبق عمليا ما تدافع عنه نظريا ، بل انها تطبق سياسات وقائية في غير صالح أضعف البلدان ، وفي النهاية فان هذا الأمر يسيء الى المجتمع العالمي بكامله .

ويتزايد هذا الوضع خطورة بشكل بالغ في بلد مثل بلادى يواجه المشكلة المعتادة التي تتمثل في اقتصاد السوق المحدود ، فبعد سنوات عديدة من تجربة نمط انمائي يعتمد على السوق الداخلية ثبتت عدم كفايته نظرا لانه لم يسمح بالوصول الى أفضل تخصيص للموارد ، وبالتالي فقد قررنا اقامة عملية الانماء في بلدنا على أساس مبادئ الاقتصاد المفتوح المندرج في سوق أكثر نشاطا وتنافسا كالسوق الدولية .

وهناك موضوع نود تناوله أيضا وهو يتعلق بتنمية الغذاء والانتاج الزراعي . ان بحث هذا الموضوع لا يمكن فصله عن التجارة نظرا للآثار الضارة لعوائق الحماية التجارية في وجه الوصول الى انتاج فعال للاغذية في البلدان النامية . ان الموقف العالمي بهذا الخصوص يندربالخطر . وبكل صراحة ولكل هذه الاسباب نؤيد كل التدابير التي قد يعتمدها المجتمع الدولي في صالح اقامة نظام عالمي جديد للغذاء ، وهو في نظرنا يعد شرطا مسبقا لأي نظام اقتصادى دولي جديد .

وفي مواجهة هذه المهام الهائلة نشعر بقلق مشروع من الاتجاه المتزايد نحو تطبيق اجراءات الحماية من قبل الدول الصناعية والذي يعد بشكل خطير من الحل المقترح ويقضي على فوائده . ان الآثار الضارة لهذه الظاهرة لا يمكن التقليل من شأنها الى الحد الذي تقوم فيه البلدان النامية بالاستعداد لجعل التنافس ممكنا في الاسواق الدولية وفقا لاحكام اقتصاد السوق ، فان هذه الجهود يقضى عليها بشكل مصطنع باجراءات الحماية التي تتخذ في كثير من الاحيان شكل عوائق غير تعريفية تقام بحجج متباينة مما يجعل وصول هذه الدول الى الاسواق الدولية من الأمور المستحيلة كما تشوه هذه الاجراءات بقدر بالغ الاجهزة التي تنظم هذه الاسواق . كل هذا يزيد من خطورته

سياسات الدعم ، وسياسات اغراق الاسواق ، وتقضي على المزايا النسبية لاسيما الخاصة بانتاج المواد الغذائية التي قد تتوفر للبلدان النامية . ومن الواضح أن تلك السياسات تناقض كل الاغراض المذكورة للتشجيع على انتاج المواد الغذائية في العالم . كما تقضي على الاعتراف بالحاجة الى اعطاء تسهيلات لهذه البلدان من أجل تحقيق انماء ملموس والتخفيف بهذا الاسلوب من التوترات الدولية الخطيرة .

وبالنسبة للطاقة فقد عانت البلدان النامية بعدة بالغة وما تزال تعاني من المشاكل الناجمة عن ازمة الطاقة منذ بدأت الزيادة في سعر النفط من عام ١٩٧٣ . وان اوروغواي ليس لديها هذا المورد ، وهي واحدة من أكثر بلدان امريكا اللاتينية التي عانت من هذا الأمر بسبب رودة الفصل الملموسة لزيادة اسعار النفط على وارداتها الاجمالية وعلى عملية التصنيع فيها . ان اهتمامنا البالغ يدور حول ضرورة خلق اجهزة تضمن هذا أدنى من الامدادات بأسعار معقولة ، وكذلك ترشييد استخدام هذا المورد ، والبحث عن مصادر بديلة وتنسيق تمويل خاص مقبول . ان الحاجة المطلقة ذات الاسبقية الى سياسة عالمية متناصفة للطاقة تعتمد على مفهوم التضامن الذي لا يمكن فصله لهذه البلدان كلها وحققها في المشاركة بانصاف في الموارد الطبيعية هو من أهم ضروريات هذا العقد . وهذه الضرورة يجب أن ننفذها في اطار جهد مكثف للبحث في هذا المجال من قبل الدول التي بوسعها ذلك مثل هذه الجهود يجب أن توجه لايجاد حلول بديلة حيث أوشك النفط على النفاد . ونأمل ان ينعكس هذا الاهتمام في المؤتمر العالمي حول المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة الذي نعد لانعقاده في آب/اغسطس ١٩٨١ في نيروبي . وانا ما فشل هذا المؤتمر في مواجهة هذه الموضوعات الحرجة بنظرة وحكم موضوعي عملي وواقعي فسوف يكون ضربة قاصمة لتوقعات البشرية التي ترى في مشكلة الطاقة أكبر التهديدات المباشرة المحددة لحاضرهما ومستقبل رخائها .

ولقد لاحظنا برضا الموقف المواتي للاتجاه نحو التعاون في مجال الطاقة فيما بين البلدان النامية وهو التعاون الذي يتم على مستويات مختلفة . وان دول الاوبك قد أعدت برنامجا طموحا لضمان امدادات النفط الى العالم النامي ، وقد صاغت نظاما تفضيليا للاسعار والتمويل وفقا لمستوى تنمية كل بلد ، وعلى الصعيد الاقليمي روعي نفس الاتجاه . ومن بين نتائجه الاتفاق التاريخي الذي عقد بين المكسيك وفنزويلا للتعاون في هذا الموضوع مع بلدان امريكا الوسطى والكاريبي ، وكذلك

الاقتراح الذى تقدم به صاحب الفخامة رئيس المكسيك خلال الدورة السابقة للجمعية العامة والذى أيدته بلادى بحرارة بالغة .

ومن الحيوى ان ضمان الانتقال من الاقتصاد الحالى الذى يعتمد على الهيدروكربونات تجاه اقتصاد يعتمد أساسا على مصادر جديدة ومتجددة للطاقة .

وبالنسبة للعلم والتكنولوجيا فان اوروغواى تعلق اهتماما بالغا على مشاكل العلم والتكنولوجيا لانه يستحيل تحقيق التنمية على أسس متينة دون اقامة علاقات محلية في هذه المنطقة . ولهذا الغرض فاننا نتطلع الى تنفيذ قرارات مؤتمر العلم والتكنولوجيا في فيينا في العام الماضى .

وبالنسبة للتعاون فيما بين البلدان النامية فقد شاركت بلادى بنشاط في المناقشات الخاصة بالتعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية وهو أحد المكونات الرئيسية لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . كما ألهمت به المبادئ التى كرسها ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادىة للدول ونشير الى رضائنا ازاء المراحل المختلفة التى تم تنفيذها من برنامج الاعتماد الجماعى على الذات ، الذى تمت الموافقة عليه من قبل مجموعة السبعة والسبعين في أروشا في العام الماضى ، وبصفة خاصة خطة العمل الاولى للمدى القصير والمتوسط حول الاولويات الشاملة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

وقد تقرر بالفعل التفاوض حول نظام شامل للافضليات التجارية لمجموعة السبعة والسبعين وتحديد اتفاقات عملية في شأن التسويق والعمليات التى تقوم بها الحكومات مباشرة . ومن المهم بمكان انه أخذ بعين الاعتبار في جدول الاعمال الذى تعده مجموعة السبعة والسبعين خلال هذا العام ، ادراج موضوع الطاقة للمرة الاولى في إطار التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وقد اتفق على ان التجارة ومختلف مصادر واشكال الطاقة والمواد الخام والاعذية والتكنولوجيا وموضوعات متصلة بهذا الأمر يجب أن تبحث في المجموعة بأسلوب متناسق ومتكامل .

ولا شك في أن البلدان النامية لديها الكثير من الاساليب من أجل اقامة اشكال جديدة ومفيدة من التعاون الافقى فيما بينها ، وعندما تعبأ كل هذه الموارد النخمة ستتمكن من احداث تغييرات هامة في رفاهية بلادها وبالنسبة للاقتصاد العالمى بأسره . ان كل التدابير الخاصة بالموضوعات المختلفة التى نقوم بتحليلها يجب - وكرر ذلك - ان تتضمن في إطار سياسة دولية قوية لا عادة توزيع العمل نضمن من خلالها نقل التكنولوجيا للدول النامية وعمليات التصنيع التى سوف تنجم عنها .

واتباعا لهذه السياسة يجب ايلا^٥ اهتمام للمشاكل قصيرة الأجل الحيوية والملحة ، وهذا الاهتمام يعتبر مكملا للاهتمام بالمشاكل طويلة الأجل لأن الحلول الأخرى تميح المواقف وتعتبر من المسكنات غير المفيدة بالنسبة للاحتياجات الدائمة مما يعرض للخطر مستقبل الشعوب .

هذا ونود أن نختم بياننا دون الاشارة الى شعورنا بالاحباط بسبب عدم توصلنا ، خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة التي انتهت منذ أيام قليلة ، الى توافق الآراء العام الضروري للموافقة على كافة الموضوعات المعروضة علينا .

وللأسف الشديد فانه بالنسبة لكافة بلدان العالم سجلت هذه الدورة فشلا سيسجل في التاريخ وذلك في اطار العمل العسير والشاق الذى بذلته البلدان النامية وبدأته لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ومرة أخرى فالتنا فرصة ممتازة لكي نظهر لشعوبنا النتائج الهامة التي يمكن تحقيقها عن طريق التعاون الدولي . وبالرغم من ذلك هنالك واجب تاريخي قديم قدم العصور هو أن تتابع الدورة الحالية للجمعية العامة بحسم الجهود التي تبذل للبد^٥ في المفاوضات الشاملة والمقرر لها أن تبدأ في ١٢ كانون الثاني /يناير القادم واعتماد استراتيجية تنمية دولية جديدة للشمانينات .

وقبل أن أختتم كلمتي أود التعبير عن تقدير وامتنان حكومة بلادى للجهود التي يبذلها الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم الذى بمساعدة هيئة موظفيه ومن أجل الوفاء بالمهمة العسيرة التي كلفناه بها قد أولى اهتماما فعالا لا يكل ولا يمل للمشاكل العديدة المتعددة التي يعتبر بعضها في منتهى الدقة والتي عليه أن يواجهها في مجال اختصاصه في هذه المنظمة .

وأود أن أكررتأييد بلادى لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تلتزم بها السياسة الخارجية لبلادى . اننا نؤمن أن مبادئ الميثاق قابلة للتطبيق دائما . ونأمل أن يتم التغلب على التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين ، تلك التهديدات التي تشبه السحابات السوداء التي تخيم في الأفق . وأن يتم التغلب على الصعوبات المختلفة التي تعوق علاقات الانسجام والاحترام المتبادل بين جميع الأمم ، نأمل أن يتم كل ذلك من خلال الجهود المشتركة للجميع في هذه المنظمة . ان التطبيق الحازم والذى لا ينقطع للوسائل والا مكانيات المتاحة من أجل تنفيذ أهداف الميثاق النبيلة والسامية تتفق وأهداف الحضارة .

ان أوروغواي تلتزم بتأكيد هذا الايمان وتحقيق هذا الأمل وتكرس له كل مواردها المادية والميراث الثرى لقواها الروحية .

السيد دوغرسورين (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، أود أن أعبر عن تهنئتي لكم لان انتخابكم لهذا المنصب السامي كرئيس للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واني على ثقة بأن خبرتكم الواسعة سوف تسهم اسهاما فعالا في عمل هذه الدورة . وأضم صوتي الى أصوات من سبقوني في تناول الكلمة في التعبير عن ثنائنا وتقديرنا للسفير سليم أحمد سليم الذى قام برئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وثلاث دورات استثنائية . ويود وفد بلادى أن يفتنم هذه الفرصة لتهنئة سانت فنسنت وجزر غرينادين على قبولهم عضوية الأمم المتحدة .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة تعقد في وقت يجمع بين عقدين في العام الذى نحتفل فيه بالذكرى الخامسة والثلاثين لانتصار قوى السلام والاشتراكية على الفاشية والعسكرية . وهذا سوف يجعلنا نركز على أهم نقاط الموقف السياسي العالمي الحالي في استخلاص الدروس الضرورية من الماضي وتحديد مهام المجتمع الدولي في تنفيذ وتطبيق أهداف وأغراض ميثاق الأمم المتحدة أى دعم السلام والتعاون الدولي .

وخلال الخمسة والثلاثين عاما الماضية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية رأينا تغييرات ايجابية عميقة في تطور ونمو العالم وهذا يتعلق أساسا بالنظام الاشتراكي العالمي والزيادة المستقرة لقوته وكذلك النجاح التاريخي لقوى التحرر الوطني والاجتماعي . وفي هذا المجال يود وفد بلادى أن يشير بصفة خاصة الى الأهمية التاريخية للمساواة والتعادل العسكرى والاستراتيجي بين العالم الاشتراكي مع الغرب حتى نأمن ونضمن المستقبل السلمي للانسانية .

ان السبعينات كانت لها أهمية خاصة لأننا استطعنا فيها أن نتغلب على سياسة الحرب الباردة وأن نخفف حدة التوتر الدولي ، وأن ننفذ مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاقتصادية المختلفة .

ومن ناحية أخرى دللت الأحداث الأخيرة على أن قوى الاستعمار والرجعية لا ترغب فى تقبل الزيادة في قوة مواقف الاشتراكية والتغييرات التقدمية في العالم . انها تحاول أن تعرقل

الطريق الواضح للتاريخ وأن تضع لنفسها أهدافا تتصرف بالمفامرة في تحقيق السيادة العسكرية فوق العالم الاشتراكي الذي يعتبر القلعة الحامية لقوى السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم . لقد بدأت بتعجيل لم يسبق له مثيل في سباق التسلح وتقويض دعائم الانفراج الدولي . ومن أكثر الأضرار التي تصيب قضايا السلام قرار مجلس منظمة حلف الأطلسي بإصدار ووضع الأسلحة النووية الأمريكية متوسطة المدى في أوروبا ، وهي المعروفة بقوى التحرك السريع والغرض منها القيام بأعمال عدوانية في أنحاء كثيرة من العالم . ونجد كذلك برنامجا طويل الأجل لزيادة المصروفات العسكرية من قبل دول حلف شمال الأطلسي .

وبالإضافة الى ذلك فان الولايات المتحدة قد تبنت أمر رئيس جمهوريتها رقم ٥٩ الذي ينادى بحرب نووية محدودة والسماح كذلك باستخدام الأسلحة النووية داخل الولايات المتحدة والسماح بقيام حرب نووية وهذا الأمر تجرى مناقشته الآن بطريقة مستهترة خطيرة على أعلى المستويات السياسية .

ان قوى الرجعية تزيد من عملها ضد السلام وضد الأمن والحرية واستقلال الشعوب تحت ستار الحجة الزائفة المتمثلة في أنها تحارب ضد ما يسمى بالتهديد العسكري السوفييتي وتخضع بذلك بالطبيعة المحبة للسلام للسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي وللمجتمع الاشتراكي والتي تستجيب للمصالح الحيوية للإنسانية جمعاء .

ان الخطر الأساسي في الموقف الحالي يكمن في التحالف النشط لقوى الاستعمار والهيمنة الذي يقوم على معاداة السوفييت ، وبعبارة أخرى يقوم على أساس معاداة التحرر الوطني والاجتماعي للشعوب . ان سياسة بكين المعادية للاشتراكية والمعادية للسوفييت تشجع أكثر القوى الرجعية للامبريالية . ويقترن هذا بطفرة جديدة للاتجاهات العدوانية والمفامرة في أعمالها .

ومع ذلك فان الاستعمار والهيمنة يجابهان الآن قوى السلام والديمقراطية التي تعاديهن وترد الرد الملائم على خطط الاستعمار والرجعية . ان الظروف الموضوعية القائمة لن تسمح بالعودة الى " الحرب الباردة " وتمنع خطر نشوب نزاع نووي . ان زيادة الامكانية الاقتصادية والدفاعية للاشتراكية الحقيقية وتأثيرها الدولي المتزايد هي القلعة الحامية لنضال الشعوب لدعم السلم والتعاون الدوليين .

ان البعد الواسع لهذا النضال قد دلل عليه بوجه خاص البرلمان العالمي للشعوب المحبة للسلام المنعقد في الوقت الحالي في صوفيا ، عاصمة الجمهورية الشعبية لبلغاريا ، حيث نجد أن ممثلين لأكثر من ١٣٠ دولة ومائة منظمة دولية يناقشون هناك مثل هذه القضايا الحيوية كتعزيز السلام وتنمية التعاون الدولي ونزع السلاح .

ان الانفراج يزداد عمقا في العلاقات الدولية في ظروف تجعله اتجاها رئيسيا في تلك العلاقات . ونحن نرى ذلك بالذات في نتائج المقابلات والاحاديث التي قام بها السيد برجنييف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الاعلى للجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مع رئيس جمهورية فرنسا السيد جيسكار ديستان ، في آيار/ مايو الماضي ، وكذلك في احاديث زعماء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مع زعماء جمهورية ألمانيا الاتحادية . ان وفد منغوليا يرى أن هذه الخطوات المتهمرة التي تقوم بها القسوى الرجعية والاستعمار والهيمنة ، تضيء أهمية كبيرة على هذه الاجتماعات .

ان وفد جمهورية منغوليا الشعبية مثل وفود البلدان الاشتراكية الاخرى ، يعتبر أن دعم الانفراج لن يتم بذاته ، وأنه يجب التوصل اليه عن طريق عمل دائب ونظام مستمر للدفاع عن قوى السلام والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

ان الشرط المادي والاساسي لدعم الانفراج والسلم هو التوصل الي وضع حد لسباق التسلح ونزع السلاح ، ومن واجبنا أن نتوصل الى هذه الأهداف بالحفاظ على التوازن العسكري والاستراتيجي القائم حاليا ، وبالخفض المستمر والتدريجي لترسانات الاسلحة على أساس الالتزام الشديد بمبادئ الأمن المتساوي والمتوازن للطرف المعنية .

ان المبادرات البناءة العديدة التي قامت بها الدول الاشتراكية ، ترمي الى هذا الهدف . وهذه المبادرات تم التعبير عنها في البيان الذي أعلنته اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو في ١٥ آيار/ مايو ١٩٨٠ .

ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، قد اقترحت القيام بمفاوضات فعالة ، واطمئنان المفاوضات التي بدأت ، فعلا لتنسيق الخطوات الايجابية بالنسبة الى عدد كبير من المشاكل بدءا بخفض الميزانيات العسكرية للدولتين العظميين والمنع العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية وانتاجها والخفض المستمر لمخزونها ، ومنع الاشكال والمنظومات الجديدة من اسلحة التدمير الشامل ، ومنع الاسلحة الكيماوية والقضاء على المخزون منها ، ومنع انتاج الاسلحة الاشعاعية وغيرها .

أما فيما يختص بالتدابير السياسية ، فان الدول الاطراف في معاهدة وارسو قد اقترحت عقد مؤتمر بشأن الانفراج العسكري لنزع السلاح في أوروبا وعقد مؤتمر قمة لجميع زعماء الدول من جميع مناطق العالم بغية دراسة المشاكل المتعلقة بالقضاء على مناطق التوتر في العلاقات الدولية ومنع الحرب . كما تقدمت باقتراحات ملموسة بالنسبة لجعل اجتماع مدريد القادماً ناجحاً حتى يمكن التوصل الى نتائج تؤكد نتائج مؤتمر هلسنكي والوثيقة الختامية لهذا المؤتمر . ان حكومة منغوليا في بيانها في ٢٠ أيار / مايو من هذا العام ، قد أكدت هـذـه المبادرات كإسهام ببناء من قبل دول منظمة حلف وارسو في قضية دعم السلم والامن والتعاون الدولي في أوروبا وفي العالم .

ان هذه الخطوات الايجابية للدول الاشتراكية ، قد أكملت بالمبادرة الاستثنائية الهامة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في بدء المحادثات بشأن الاسلحة النووية متوسطة المدى المرتبطة بروابط عضوية مع الاسلحة النووية الامريكية في مناطق متقدمة . ان وفد منغوليا يعتبر أنه يجب على الطرف الآخر أن يعبر عن اتجاه ببناء بالنسبة الى هذا الموضوع الهام* .

أما فيما يختص بالبند المعنون " تدابير معينة لخفض خطر الحرب " الذي قدم من قبل الوفد السوفياتي في ٢٣ أيلول / سبتمبر من هذا العام الى الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فانه يتضمن اتجاهات محددة ملموسة للتخلي عن التوسع في المجموعات العسكرية والسياسية وزيادة الاسلحة التقليدية ودعم ضمانات الأمن للدول غير النووية والتوصل الى اتفاق بشأن منع عام كامل لتجارب الاسلحة النووية . ان هذه التدابير المقترحة ، لها طابع سريع وملح ، ويعتبر وفد منغوليا أنه يجب على الجمعية العامة أن تتخذ التدابير الملموسة المبنية على أحكام مشروع القرار الذي قدم من قبل وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ان الاصرار والنوايا الطيبة من قبل الدول الاشتراكية لتطوير الانفراج العسكري ، تؤيدها الخطوات الملموسة التي بدأت بها . ان حكومة منغوليا مثل القوى المحبة للسلام ، تعتبر أن

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أورتييز سانز (بوليفيا)

السحب من جانب واحد وهو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لعشرين ألف جندي سوفيتي وألف دبابة وأجهزة عسكرية أخرى من أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، له أهمية خاصة بالنسبة الى خلق المناخ الذى يؤدي الى الثقة المتبادلة والى خفض المواجهة العسكرية في أوروبا . وبالإضافة الى ذلك فان جمهورية منغوليا الشعبية تشني على الاقتراحات المقدمة من الدول الاشتراكية الاطراف في محادثات فيينا بشأن خفض المتبادل للقوات المسلحة والاسلحة في وسط أوروبا . وكخطوة أولية ، فان المقترح هو أن تخفض الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قواتهما في وسط أوروبا بمقدار ١٣٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ ألف جندي على التوالي .

ان الاتفاقية العالمية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، لها أهمية خاصة في دعم الانفراج وفي خلق الظروف الملائمة للحد من سباق التسلح ونزع السلاح . وبنفس الروح ، فان جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد كذلك الاقتراح المقدم من دول عدم الانحياز باصدار بيان بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ان النشاط الجديد للقوى الاستعمارية والمهيمنة ، يجعل هذا الموضوع أكثر الحاحا .

وبالنسبة الى التدابير الاقليمية لتقوية أمن الدول ، فان وفد بلادي يود أن يؤكد أن النضال لتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام حيث تواصل الولايات المتحدة تصعيد وجودها العسكري ، يأخذ طابعا ملحا خاصا . ان المؤتمر الدولي القادم الذى ينهني أن ينعقد في ١٩٨١ ، يجب أن يتخذ موقفا واضحا بشأن الموضوع الاساسي وهو تصفية القواعد العسكرية في تلك المنطقة .

وفيما يتعلق بمشكلة وقف سباق التسلح ونزع السلاح ، فان وفد منغوليا يود أن يبرز النتائج السياسية والعسكرية الكبرى للتصديق السريع على اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت (٢) . ويجب على الولايات المتحدة الامريكية أن تستجيب لارادة المجتمع الدولي الذى يطلب أن يتم التصديق على هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن . ويود وفد بلادي ، بالإضافة الى ذلك أن يبرز الحاجة الملحة الى منع انتشار الاسلحة النووية . ان أعمال تلك الدوائر التي لم تنضم الى هذه الوثيقة الهامة ولكنها تبذل ما في وسعها لاستفزاز الآخرين وتشجيعهم

على الحصول على الاسلحة النووية ، تشير قلق المجتمع الدولي الى حد كبير . ولقد ازداد تدهور الموقف نتيجة لان النظم العدوانية في تل أبيب وبريتوريا ودوائر أخرى لم تخف نيتها في الحصول على أسلحة التدمير الشامل . ونحن نعتبر أنه من الضروري اتخاذ تدابير فعالة أخرى لمنع انتشار الاسلحة النووية . ان تقييما ايجابيا يمكن أن يتم في المؤتمر الثاني لاستعراض معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية والذي أعاد تأكيده لأهمية هذه المعاهدة والحاجة لضمان عالميتها ، يؤيد مزيدا من الدعم لنظام منع الانتشار .

اننا نؤيد تحريم الأسلحة الاشعاعية ، ونعبر عن أملنا في أن تتمكن لجنة نزع السلاح فـي دورتها المقبلة من اتمام مشروع اتفاقية ملاءمة .

ان مشكلة حظر الاسلحة الكيميائية ، قد أصبحت اكثر الحاحا في ضوء التقارير الملحة بشأن نوايا بعض الدول الغربية تحت ادعاءات مزيفة لتطوير هذا السلاح ذي التدمير الشامل وزيادة انتاجه . واننا نأمل في أن النية الصادقة التي أعربت عنها الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في لجنة نزع السلاح بأن توصلنا جهودهما المستمرة في البحث عن قرارات مقبولة بشكل متبادل لمشكلة تحريم الأسلحة الكيميائية ، سوف تساعد على افساح الطريق تجاه الهدف الحيوى .

ان سياق التسلح ليست له فقط آثار اجتماعية واقتصادية سلبية ، ولكنه يؤثر أيضا بشكل خطير على البيئة . فالיום عندما يستمر اجراء التجارب على أنواع مختلفة من الأسلحة - بما في ذلك الاسلحة النووية - في جميع أنحاء العالم وتتكدس وسائل القضاء على جميع مظاهر الحياة على الأرض بكميات كبيرة ، فان مسألة حماية الطبيعة من النتائج الخطيرة التي تترتب على سياق التسلح الرهيب تصبح مسألة عاجلة في الوقت الحالي .

ولهذه الأسباب ، فان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، تعلق اهتماما بالغا على البند الجديد المعنون " بشأن المسؤولية التاريخية للدول للحفاظ على الطبيعة للأجيال الحاضرة والمستقبلية والذي اقترحه الاتحاد السوفياتي ، وهي تؤيد هذه المبادرة تماما . ان اعتماد الجمعية العامة لقرار اقترح مشروع الوفد السوفياتي ، سيكون خطوة هامة في تطور التعاون الدولي في الحفاظ على الطبيعة على كوكبنا وازالة الآثار الضارة لسباق التسلح على الطبيعة .

ان جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد - كما فعلت من قبل - أن يتم عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في وقت مبكر ، كما تؤيد توسيع ولاية عمل اللجنة الخاصة المسؤولة عن تأمين الاعداد الناجح لذلك المؤتمر ودعم عملها .

ان الوضع الدولي في آسيا متأثر بقوى مختلفة . ان السمة السائدة للحياة السياسية في تلك القارة الواسعة ، هي تدعيم مواقف قوى السلم والتعاون الدولي والاستقلال الوطني والتقادم الاجتماعي .

ان المكاسب الاشتراكية والثورية الديمقراطية بقدر تدعمت في جمهورية فييت نام الاشتراكية، وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وفي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وفي جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان التعاون الأخوي وتفاعل الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى في آسيا يعطيان أثرا ايجابيا للموقف السياسي في القارة . ان هناك دورا ايجابيا تلعبه السياسة المحبة للسلام والمواقف الواقعية لبلدان أخرى في آسيا وعلى رأسها جمهورية الهند .

ومن ناحية أخرى ، فان قوى الامبريالية والهيمنة العسكرية تكثف أنشطتها الخطيرة في هذه القارة . ان الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة تعمل على تشكيل تحالف ثلاثي يوجه ضد الدول الاشتراكية وقوى التحرر الوطني والاجتماعي ، وضد جميع ما هو تقدمي وعادل ومعقول .

ان جمهورية منغوليا الشعبية التي أسهمت منذ خمسة وثلاثين عاما في اعادة السلم الى آسيا والشرق الأقصى ، تناشد شعوب آسيا أن تأخذ درسا من الماضي ، وأن تكون حذرة ومتيقظة لأهداف القوى الرجعية المختلفة . حقيقة أنه بينما كانت الدوائر العسكرية الفاشية تعد للحرب العالمية الثانية ، فانها كانت تبرر أعمالها الاجرامية بحجة زائفة ، هي الكفاح ضد " التهديد الشيوعي " . ومن الواضح للجميع أن نفس هذه الحيلة لاتزال تستخدم اليوم عندما يتذرع أعداء السلام والتعاون الدولي " بالتهديد السوفياتي العسكري " و " بالتهديد القادم من الشمال " وكلاهما غير موجود .

ان هذه القوى تتسبب في مزيد من تدهور الأزمة طويلة المدى ، أزمة الشرق الأوسط ، وتشترك في حرب غير معلنة على جمهورية أفغانستان الديمقراطية وتمارس ضغطا عسكريا مكشوفيا وضغوطا أخرى على الدول في الهند الصينية ، وتتدخل بشكل صارخ في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في منظمة جنوب شرقي آسيا . وللأسف فانه لاتزال هناك دوائر في آسيا تتآمر مع مثل هذه المحاولات العدوانية التي تضر بالمصالح الحيوية لسلم وأمن شعوب القارة وشعوبها هي أيضا .

ان جمهورية منغوليا الشعبية . كما فعلت من قبل - تؤيد دائما الحفاظ على السلم والأمن في آسيا ودعمهما عن طريق الجهود المشتركة لجميع الدول في القارة . ان مؤتمر باندونج الذي عقد منذ ربع قرن مضى بمبادرة مع عدد من دول آسيا ، قد أظهر الضرورة الموضوعية وامكانية توحيد جميع القوى المعنية على أساس من النضال المشترك من أجل السلم والتعاون الدوليين ومن أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي ، وان روح باندونج تكسب أهمية خاصة في هذه الايام .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، ترى أن القضاء السريع على بؤر التوتر والنزاع ، هو أمر ذو أهمية قصوى . ان قيام اسرائيل بضم القدس - ومغامراتها العدوانية والتوسعية الجديدة وبصفة خاصة فيما يتعلق بدولة لبنان ذات السيادة ، قد أظهرت الى أى مدى كان جوهر صفقة كامب دافيد معاديا ومناوئا لقضية الشعوب العربية . ان وفد منغوليا للدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية ، قد أكد من جديد الموقف المبدئي لحكومته بشأن التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط لصالح تأمين سلم عادل ودائم في هذه المنطقة .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد اجراء تسوية سياسية فورية للموقف الناشيء في أفغانستان كنتيجة للتدخل الذى نظمته واشنطن ويكين من خلال شركائهما ضد هذه الدولة ذات السيادة . ان أساسا لمثل هذه التسوية وارد في الاقتراحات التي قدمتها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الرابع عشر من أيار/مايو من هذا العام . ان وقف التدخل من قبل ثورة مضادة ، هو شرط مسبق أساسي لتحقيق هذا الهدف . ان مسألة انسحاب القوات السوفياتية المحدودة العدد من اقليم أفغانستان ، يمكن أن تحل في اطار تسوية سياسية اذا ما توقف العدوان ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وتم ضمان عدم استمرار هذا العدوان . ولقد عارض وفدنا بصفة أساسية في اجتماع المكتب مناقشة ما يطلق عليه مسألة الموقف في أفغانستان في الجمعية العامة ، لأن مثل هذه المناقشة سوف تكون انتهاكا جسيما لروح ونص ميثاق منظماتنا ، وتدخل صارخا في الشؤون الداخلية لشعب أفغانستان ، ولا يوجد من يوسع تفسير الواقع الثوري الذى قام في أفغانستان الى غير رجعة . ان الامم المتحدة يجب ألا تسمح لنفسها بالتورط في مثل هذه العملية غير المشروعة والتي لا فائدة ترجى منها .

ونتيجة لما يسمى بالعمل المتوازن بين بكين وواشنطن ، فقد خلقت بؤرة توتر ساخنة خطيرة في جنوب شرقي آسيا . ان منطقة الحدود بين تايلند وكمبوتشيا تحولت في الواقع على طول امتدادها الى منطقة " حرب غير معلنة " أخرى . وفي ضوء هذا الموقف السائد ، فان حكومة بلادي دون أى تردد قد انضمت الى الاقتراح الذى تقدمت به حكومة فييت نام الاشتراكية والذى يهدف الى أن ندرج على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بندا أساسيا بعنوان " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " ، وبهذه الروح ، فاننا نؤيد البرنامج البناء من أجل تطبيع المناخ السياسي في جنوب شرقي آسيا والذى تقدم به مؤتمر وزراء خارجية لاو وفييت نام وكمبوتشيا الذى انعقد في شهر تموز/يولية من هذا العام في فينتيان .

اننا نعتبر أن المجلس الشعبي الثورى لكهوتشيا الذى يتمتع بتأييد شعب كمبوتشيا بكامله ، ينبغي أن يحتل مقعده المشروع في الامم المتحدة . وفي المنظمات الدولية الأخرى . وحقيقة ، أن مقعد كمبوتشيا في الامم المتحدة يحتله الآن من لا يمثلون الآن في الواقع أى شخص ، وهذا أمر غير ممكن ومن شأنه أن يقوض مهابة هذه المنظمة .

ان ادراج المشكلة التي خلقت بشكل صناعي ، في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان " الموقف في كمبوتشيا " وذلك ضد رغبة حكومة كمبوتشيا الشعبية الشرعية ، هو تدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة . ومن واجب منظمنا أن تعمل على خفض التوترات في جنوب شرقي آسيا ، حتى لا تواجه أية مناورة تؤدي الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول في تلك المنطقة ، وحتى تعزز تطبيع الوضع هناك واقامة علاقات من حسن الجوار .

ان شعب بلادي ليدين عمليات القمع والقهر التي ينتهجها النظام العسكرى في سيول ضد القوى الديمقراطية في كوريا الجنوبية . ان الموقف السائد في هذا الجزء من ذلك البلد ، يتطلب تنفيذ عاجلا لأحكام قرار الجمعية العامة الذى ينص على حل قيادة الأمم المتحدة وانسحاب القوات الأجنبية من كوريا الجنوبية . ان جمهورية منغوليا الشعبية كما كان الأمر في الماضي ، تؤيد المقترحات البناءة التي تقدمت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تهدف الى توحيد كوريا عن طريق الوسائل السلمية دون أى تدخل خارجي .

وعليّ أن أؤكد ، القلق البالغ لوفد بلادي ازاء تزايد خطورة الصراع المسلح بين ايران

والعراق . ان مصالح السلم والاستقرار في تلك المنطقة الحساسة من العالم ورفاهية الشعبين ، يتطلبان حكمة وضبط نفس من قبل رجال الدولة من قادة هذين البلدين وذلك لوقف زيادة تدهور الموقف .

ان الرابع عشر من شهر كانون الأول / ديسمبر هذا العام ، سيكون موعد الذكرى العشرين لاعتماد الجمعية العامة للاعلان التاريخي للأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . واننا نرحب بمولد دولة زيمبابوي ذات السيادة ، وهو أهم أحداث هذا العام الذي نحتفل فيه بهذه الذكرى تجسيدا لمبادئ ذلك الاعلان . ان مبادرة الحكومة السوفياتية التي تنص على قيام الجمعية العامة باعتماد مثل ذلك الاعلان ، تربط أنشطة الأمم المتحدة بأحد الأحداث الثورية التي تلت الحرب ، ان تقضي بضرورة تصفية النظام الاستعماري للامبريالية .

ان القضاء على النظام الاستعماري قد أعطى دفعة جديدة لعملية توسيع حركة البلدان غير المنحازة التي تلعب اليوم دورا هاما في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار ، ومن أجل السلم والأمن الدولي . اننا نعتبر أن مسألة التطبيق الكامل لأحكام اعلان تصفية الاستعمار ، لم تفقد طابعها الملح . وهذا حقيقي على وجه الخصوص فيما يتعلق بالقضاء على الميراث الاستعماري في المجالات السياسية والاقتصادية .

ان بقايا الاستعمار والمناورات الاستعمارية الجديدة التي تقوم بها القوى الامبريالية ، مازالت تسمم المناخ الدولي . ان التطور الجديد للأحداث في الجنوب الافريقي يثبت أن القوى الامبريالية لا تكف عن بذل قصارى جهدها من أجل المحافظة على الأنظمة الاستعمارية والعنصرية حتى نجعل منها قلعة جديدة لقمع كفاح شعوب تلك المنطقة من أجل التحرر الوطني والاجتماعي . ان جمهورية منغوليا الشعبية لتؤيد بقوة كفاح شعب ناميبيا من أجل التحرر وذلك بقيادة مثله الشرعي ، منظمة سوابو . وكذلك فاننا نؤيد تعزيز عملية المقاطعة الاقتصادية ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا ، كما نؤيد كفاح شعب جمهورية جنوب افريقيا من أجل حقوقه السياسية والاجتماعية ، ومن أجل الاستقلال .

وفي الوقت الحالي ، فان حركة التحرر الوطني للشعوب تمتد الى مجالات جديدة من التنمية الاجتماعية . وفي ضوء ذلك ، فان وفد بلادى ينظر الى كفاح الدول النامية من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ونحن نشارك الاحباط الذى تشعر به البلدان النامية ، وذلك نظرا لفشل الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي لم تتوصل الى تحقيق المهام التي أنيطت بها . ان السبب الرئيسي لذلك الفشل ، يكمن من وجهة نظرنا في الافتقار الى الارادة السياسية من قبل بعض الدول التي لاتود الاشتراك في اعادة هيكله العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي . ان القوى الغربية الرئيسية ، لاتود عدم التنازل عن موقفها المميز في العلاقات الاقتصادية للنظام الرأسمالي فحسب ولكنها تحاول أيضا استخدامه كوسيلة للابتزاز والضغط واضفاء طابع من عدم الاستقرار على علاقاتها الدولية القائمة ، وذلك تحقيقا لمصالحها السياسية الأنانية .

ان وفد بلادى يود أن يؤكد على أن اعتماد البلاد النامية لاصلاحات تدريجية تقدمية اجتماعية واقتصادية وتعبئة مواردها الداخلية وقدراتها ، يشكل أحد أهم الشروط المسبقة من أجل انشاء وتعزيز الاقتصاديات الوطنية المستقلة . وفي هذا ، فاننا نرى أيضا وسيلة رئيسية من أجل تعزيز موقف كل بلد منفرد وذلك في كفاحه من اجل اقامة علاقات اقتصادية عالمية عادلة وديمقراطية . ان جمهورية منغوليا تعلق أهمية بالغة ، كما كانت في الماضي ، على أنشطة الأمم المتحدة كأداة من أجل تعزيز السلم والتعاون والامن الدولي ، وتنمية العلاقات التعاونية السلمية بين الدول . وفي ظل ظروف التوتر الدولي الحالي ، فان دور منظمتنا يتزايد أهمية . ومن الضروري تعزيز فعالية أنشطة المنظمة ، وذلك على أساس احترام حازم لأحكام الميثاق . وان ندرك هذه الأهمية ، فان وفد بلادى سيبدل قصارى جهوده من أجل تيسير النجاح لأعمال هذه الدورة حتى تقدم اسهاما قويا من أجل تعزيز الانفراج الدولي واقامة مناخ من الثقة والتعاون المتبادل والتفاهم .

السيد ماثيووز (لييريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان وفد بلادى يحمل الى هذه الجمعية العامة تحيات حكومة وشعب لييريا تحت زعامة مجلس الخلاص الشعبي برئاسة السيد السرجانت صمويل كانيون د و .

ونود أن نهنئكم ، يا سيادة الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم هذا انما يعني التعبير عن التقدير الموجه اليكم شخصيا والى دولتكم . وكذلك فاننا نود ان نعبر لكم عن تعاون وفد بلادى الكامل معكم اثناء قيامكم بمهامكم كرئيس لهذه الدورة .

ان سلفكم السيد السفير سليم احمد سليم الذى رأس الدورة السابقة قد استحق التقدير العميق من كل منا للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، بالإضافة الى ثلاث دورات استثنائية لهذه الجمعية . ونحن كأفارقة نعبر عن فخرنا به لما أولاه من شرف لبلاده تنزانيا ولقارتنا .

ونود أن نعبر أيضا عن شكرنا العميق وتقديرنا للسيد كورت فالد هايم الامين العام لجهوده الدؤوية المتفانية في خدمة السلام .

ويسر لييريا في هذه المرحلة ان ترحب بعضوية سانت فنسنت وجزر غرينادين في الأمم المتحدة . كما يسعدنا أن نجد الدولة الشقيقة زمبابوى التي رحبنا بها كعضو في الامم المتحدة في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة المكرسة للتنمية الاقتصادية وهي تشترك معنا بنشاط في أعمال هذه الدورة العادية للجمعية العامة . ان انضمام هايتي والدولتين الجديدتين الى الامم المتحدة ، يقرب منظماتنا من العالمية .

ان وجود وفد بلادى هنا اليوم هو تأكيد على اننا قد وضعنا حدا للأيام التي كانت فيها الحكومات تحضر الى هذا المنبر لكي تتحدث عن الحرية والسلام والامن والعدل الاجتماعي على المستوى العالمي دون اعطائها أية أهمية لنفس تلك المثل والاهداف في بلادها . ان السلام والأمن الدولي يجب أن يقوموا على اساس من الانسجام المحلي والاستقرار . وفي بعض الاحيان لا نستطيع أن نضمن السلام المحلي الا بالقيام بتغييرات جذرية . ولقد وجد شعب لييريا نفسه مضطرا الى أن يفعل ذلك .

ان شعب بلادى لم يستطع أن يتقبل نظاما سياسيا يشترط ان يحوز الشخصى قدرا معيننا من الملكية حتى يحق له التصويت أو الترشيح لمنصب انتخابي . ولم نستطع تقبل ظروف نجد فيها أن ٧٠ في المائة من السكان يحصلون على دخل فردى سنوى يصل الى ٧٤ دولارا بينما أن ٤ في المائة من السكان يحصلون على دخل وصل الى ٣٥٠٠ دولار سنويا . ولقد سئنا من وجود ٩٠ في المائة من الاميين في البلاد ، وأكبر نسبة لوفيات الاطفال في العالم . كما اننا لم نتقبل حياة نجد فيها ان الآلاف من ابناء شعبنا لم تشاهد في حياتها مستشفى أو مدرسة مع أن هذه الآلاف تتلقى الزيارات المنتظمة لمحصيلي الضرائب .

ولذلك فان رجال ونساء القوات المسلحة في ليبريا قاموا في ١٢ نيسان /ابريل ١٩٨٠ نيابة عن شعب ليبريا بازالة وخلق الحكومة التي كانت في السلطة في ذلك الوقت نتيجة لتفشى الفساد وسوء استخدام المناصب العامة والانتهاك الصارخ للحقوق الدستورية لشعب ليبريا .

ان احداث ١٢ نيسان /ابريل قد توجهت نشالا كبيرا لشعب ليبريا من أجل ايجاد مجتمع جديد في بلادنا . ولقد كان هذا هو نضال القاعدة العريضة لشعبنا التي تضم الطلبة والمدرسين والعمال والموظفين الحكوميين سكان المدن والريف ، وبالذات رجال ونساء القوات المسلحة فـي ليبريا . وكان هذا النضال ، لاستعادة الحرية والعدل والمساواة والكرامة الانسانية ، والفرص المتساوية واشترك جميع المواطنين في تقرير مصيرهم .

ان الهدف من هذه المحاولات التي قام بها شعبنا والثورة الناتجة عن ذلك ، لم يكن بقصد القضاء على أية مجموعة عرقية او استبدال مجموعة من المستغلين بمجموعة أخرى ، ولكن ثورة ليبريا حاولت ان تتغلب على نظام مبني على عدم المساواة الصارخة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تتمتع في ظله قلة متميزة بالقدرة على اخضاع جماهير شعبنا لاذلال لا يمكن وصفه .

ورغم الشعبية الكبيرة لثورة ليبريا والتأييد الكبير الذى يحصل عليه مجلس الخلاص الشعبى ، فان المجلس قد أكد مرارا للشعب الليبري ، أن القوات المسلحة سوف تعود الى ثكناتها فور القضاء على الظروف السيئة والقاسية التي أدت الى استيلائها على السلطة . وان الاحتمال قوى لان يتم ذلك في عام ١٩٨٣ عندما يتم اجراء الانتخابات الرئاسية الجديدة .

ورغم ان ليبيريا قد غيرت حكومتها الا انها لم تغير من الدعائم الاساسية لسياستها الخارجية .
ان مصالح ليبيريا القومية والتزاماتها الدولية وصدقاتها لم تتغير ، ولكن الذي تغير هو ادراكنا
وتفسيرنا لهذه المصالح والالتزامات والصدقات .

ان ايماننا بمثل واهداف الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، ثابت ولم يتغير .
كما ان ثقتنا في مبادئ حركة عدم الانحياز لا تزال ثابتة كما هي . وعلى ذلك فان ليبيريا سوف
تظهر عدم انحياز حقيقي ، وسوف تعارض الدخول في شرك تنافس الدولتين العظميين ، ولن نسمح
بأن تستخدم بلادنا كأداة للمصالح الخارجية ، ولن نسمح لصدقاتنا بأن يحددوا لنا من هم الذين
يجب أن يكونوا اعداءنا .

اننا نؤيد حق تقرير المصير وحق جميع الشعوب في اختيار انظمتها الاقتصادية والسياسية
والاجتماعية دون أي تدخل من الخارج .

ان التزاماتنا بالستحرير الكامل لافريقيا من الاستعمار والفصل العنصري وجميع انواع التمييز
والاستغلال ، لا تزال ثابتة كما هي ولم نتغير .

وسوف نشجع التركيز الاضافي على التعاون الافريقي مع المحافظة على مصالحنا القومية كأولوية
بالنسبة لحكومتنا .

ان النظام الاقتصادي الحر القائم على الاستثمار الخاص لرأس المال القومي والأجنبي ،
سوف نستمر فيه مع تشجيع المستثمرين على اظهار مسؤولية اجتماعية متزايدة . وسوف نقوم بتطوير هذه
المشاركة فيما بين رأس المال القومي ، العام منه والخاص ، وكذلك الاستثمار الخارجي عن طريق اتباع
سياسة الباب المفتوح . كما اننا سندين الاستغلال وتحويل موارد شعبنا لاية أسباب أخرى غير تقدمه .
وبعد أن أدليت بالكثير حول ثورة ليبيريا ، أود أن أتقدم ببعض الملاحظات بشأن بعض
بنود جدول أعمال هذه الدورة .

ان جنوب افريقيا لا تزال هي العدو والمتعننت لحرية افريقيا واستقلالها ، وتحاول عن طريق
التحدى الصارخ والحجج الزائفة أن تعارض رغبة المجتمع الدولي بالنسبة لتحويل ناميبيا الى
الاستقلال . وبالإضافة الى ذلك فان جنوب افريقيا تستمر ، دون وجه قانوني ، في استخدام ناميبيا
لا ارتكاب اعمالها العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة ، بينما في داخل ناميبيا فان سياسة
الفصل العنصري التي تطبقها قد أصبحت أكثر شراسة ودعمت من خلال المعونة النخمة عسكريا

وتكنولوجيا التي تلتقاها من أصدقاتها في الخارج .
A/35/PV.13
63-65

ان جميع هذه الدلائل تبين بوضوح أن جنوب افريقيا لن تنهي احتلالها لناميبيا ، كما أنها لن تتخلى عن سياسة الفصل العنصرى دون تكثيف حركة التحرر داخلها وفرض تدابير تنفيذية من قبل هذه المنظمة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

ان الأمم المتحدة يجب عليها أن تعيد تأكيد دعمها لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا فسي نضالهما للتحرر من الظلم ومن النظام اللانسانى للفصل العنصرى .

ان الوضع في أفغانستان وكمبوتشيا ، يشير الى أن الدول الصغيرة معرضة لتهديدات خطيرة بالنسبة لاستقلالها وسيادتها طالما ان مبادئ الميثاق التي تمنحها الحماية ، يتم تحديدها في أى وقت تريده الدول الكبرى دون أى رادع .

واذا كان لنا أن نحافظ على كرامة هذه المنظمة ، فمن الواجب علينا أن ندين أى تحدد للميثاق بصرف النظر عن الدولة المسؤولة عن هذا التحدى أو هذا الانتهاك .

ان الموقف في الشرق الأوسط مازال يشكل تهديدا خطيرا بالنسبة للسلم والأمن الدولى في وقتنا هذا . ان ليبيريا قد اتخذت ولا زالت تتخذ سياسة تقوم على الآتي : أولا ، ان سلاما عادلا ودائما في الشرق الأوسط لا يمكن فرضه دون الاعتراف بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في دولة خاصة به وثانيا ، يجب على اسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة . وثالثا ، ان جميع الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل لها الحق في العيش في حرية داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا مع الاحترام الكامل لسيادتها وسلامة أراضيها .

ان قبول هذه المبادئ من قبل عدد من الدول لم يوصل الى السلام ، بينما نجد بالنسبة لآخرين أن التوصل الى السلام هو الشرط الأساسى لقبول مثل هذه المبادئ . ولذلك فان الطريق المفلق والجمود في الموقف مستمران في الشرق الأوسط حيث التهديد الخطير لسلم العالم يتمثل في صورة عمليات عسكرية علنية . وفي اطار هذه الخلفية ، فاننا نجد أن أولئك الذين أيّدوا أو نفذوا اتفاقيات - حتى ولو كانت جزئية - ترمي الى كسر هذه الحلقة المفرغة قد خدّموا قضية السلام .

ومن الواضح أن هذه المشكلة لا يمكن حلها سلميا الا عن طريق الحوار والاتصال بين جميع الذين يحاولون الوصول الى تغيير سلمي . ولهذا السبب فان حكومة بلادى تعتقد أن الوقت قد حان لجميع الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، أن تعيد دراسة سياستها بغيّة

التوصل الى اقامة بعض الروابط ، مهما كانت محدودة ، تسمح بسهولة هذه الاتصالات . وبالنسبة لنا فان اعادة الدراسة تبين أن ذلك أصبح ملائما ، حيث أن مصر الدولة الافريقية الشقيقة التي قطعنا علاقاتنا السياسية مع اسرائيل تأييدا لها ، قد أعادت العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع هذه الدولة .

ان النجاح الباهر للدولة العظيمة ، التي ينتمي اليها رئيس الجمعية العامة ، منذ انشاء الأمم المتحدة ، يشير الى ما يمكن أن يحدث اذا ما وجهت جميع البلدان جهودها الى السلام . ان الدرس الذي نستطيع أن نستخلصه من ذلك ، يمكن أن نتحلى به جميعا عندما نرى المانيا الاتحادية ترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة .

السيد اينوتفا لوكونفا لوبي (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : أود أولا باسم وفد

زائير وباسمي شخصيا أن أوجه لرئيس الجمعية السيد السفير فون فيشمار أحر التهاني لانتخابه رئيسا للدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانني لسعيد بشكل خاص ان أرى على رأس الجمعية العامة ممثل بلد صديق تربطه بجمهورية زائير علاقات تعاون ممتازة . ان صفات رجال الدولة البارزة لديكم ، سيادة الرئيس بالاضافة الى خبرتكم الطويلة بالمشكلات الدولية ، تشكل بالنسبة لنا ضمانا أكيدا لنجاح مداولاتنا .

وأود كذلك أن أعيي بشكل خاص الرئيس السابق صاحب السعادة السيد سليم أحمد سليم الذي اضطلع بمهمته بمهارة في موقف دولي حرج للغاية . فمن خلال ولايته استطاع أن يجسّد بامتياز بارز المعنى الافريقي الحقيقي للالتزام الديناميكي ورغبة قارتنا في السلام .

ولا يمكنني أن أنسى الجهود المستمرة التي يبذلها صاحب السعادة السيد كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمتنا من أجل قضية السلام وتحقيق المهمة الاولى لمنظمة الأمم المتحدة .

ان مولد دولة جديدة هو دائما من دواعي السرور ، وانضمامها بحرية الى منظمة الأمم المتحدة هو مبعث للأمل ، لانه يقربنا من تحقيق العالمية الذي نسعى الى تحقيقها .

وأود كذلك أن أعيي اليوم دخول سانت فنسنت وجزر غرينادين الى الحلبة الدولية . انها بتحقيقها للاستقلال ، قد جاءت تغذي صفوف الدول الحرة والمستقلة . فلتجد السلم والامن الضروريين حتى تكرر حريتها وتحقق برنامج التنمية فيها .

ان الدورة المادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، يتم افتتاحها في ظروف دولية تتسم بالتوترات والنزاعات التي تولد القلق وانعدام الامن وعدم الثقة في العلاقات الدولية .
ان نتائج الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة التي انتهت منذ زمن قليل ، لم تكذب أو تبطل هذه الحقيقة .

ان فشل الدورة الحادية عشرة الاستثنائية للجمعية العامة والتي كنا قد علقنا عليها الكثير من الآمال ، يرجع الى أن البلدان المتقدمة والصناعية وحدها لم تكشف عن ارادة سياسية حقيقية لاحداث التغيير . ان هذا الموقف مضمم بالأخطار على السلم والأمن الدولي . وفي الواقع ، فان السلم وبقاء العالم يستتبعان بالضرورة المشاركة في الرفاهية العالمية وتعويض انعدام الامن الطبيعي مع تصحيح انعدامات الامن الهيكلية وأخذ الجميع باخلاقيات تضامنية جديدة .

فانما كانت الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة تبدو اليوم في أعين البعض أنها موعد ضاع مع التاريخ ، فان هذا يرجع الى أنها كانت حقيقة لم يفهمها بعض شركائنا المهيمين . ويرى وفد بلادي أن بعض المؤسسات والمنظمات ، يجب أن تكون أكثر تفهما وأكثر انفتاحا ازاء المشكلات المرتبطة بتنمية العالم الثالث ، لانه يخشى على المدى الطويل أن تضطر البلدان المنتجة لمواد أولية أخرى بخلاف النفط ، الى اتخاذ تدابير يمكن أن تؤدي الى زيادة تفاقم الازمة التي تؤثر فينا الى حد كبير الآن .

ان روح التشدد وعدم التسامح التي نلاحظها في العلاقات الاقتصادية الدولية ، نجدها كذلك في الجنوب الافريقي . ان وصول الاغلبية السوداء الى الحكم في زيمبابوي ، قد رحب به المجتمع الدولي باعتبار انه انتصار كبير للديمقراطية واسهام قيم في تحقيق السلم والأمن الدولي في هذه المنطقة التي عانت كثيرا .

ولكن للأسف فان الاقلية العنصرية البيضاء في بريتوريا ، قد أصمت آذانها ازاء نداءات المنطق والتاريخ واستمرت في ممارسة سياسة الفصل العنصري الاجرامية وفي تجاهل حقوق الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ذاتها وفي ناميبيا ، ضاربة عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . لقد أدانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، الفصل العنصري باعتباره جريمة ضد الانسانية . ان السلطة والمسؤولين والمؤسسات العامة التي لاتزال مستمرة في ممارسة سياسة اعتبرت اجرامية في القانون الدولي ، هم مجرمون ولا يستحقون أي تأييد أو أي دعم من جانب أي عضو في المجتمع الدولي . ان جميع الاعمال التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية البيضاء في بريتوريا في اطار سياسة الفصل العنصري ، هي اعمال تتسم بعدم المشروعية والاجرام ، وهذا ما ينبغي على جميع

أعضاء الأمم المتحدة أن يتفهموه ، حتى نعرز في كل يوم من العزلة السياسية والدبلوماسية — والاقتصادية والعسكرية لقلعة العنصرية والفصل العنصرى .

ان جمهورية زائير ، تدين بكل حزم سياسة الفصل العنصرى والقمع الوحشى الذى يصيب الجماهير المضطهدة في جنوب افريقيا ، الجماهير المتمردة ، لأنه ما من شيء سيوقف المسيرة الحتمية للتاريخ . ان جمهورية زائير المتضامنة مع الدول الافريقية المستقلة في المنطقة والتي تقدم تضحيات ضخمة للقضية تحرير شعبي جنوب افريقيا وناميبيا . تدين بكل حزم الأعمال العدوانية التي ترتكبها باستمرار جنوب افريقيا ضد انغولا وزامبيا وموزامبيق وتوجه نداء عاجلا لجميع البلدان التي تتعامل مع جنوب افريقيا حتى توقف كل تعاون تجارى واقتصادى ومالى وعسكرى ونووى مع هذه الدولة .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فان جمهورية زائير تسجل عدم مشروعية احتلال هذا الاقليم من قبل جنوب افريقيا منذ نهاية نظام الانتداب ، وتعتبر ان المسألة الأساسية المطروحة ليست هي التفاوض من أجل استقلال ناميبيا عن جنوب افريقيا ، مثلما هي تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخطة تسوية مسألة ناميبيا التي وافقت عليها الجمعية العامة ومجلس الامن فيما يتعلق بانسحاب جنوب افريقيا من هذا الاقليم .

وتكرر جمهورية زائير التأكيد على دعمها للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . كما تؤيد الجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة من أجل تأمين استقلال هذا الاقليم في اطار احترام سلامة اراضيه من ناحية ومن ناحية أخرى لوقف النهب المخجل لموارد ناميبيا الذى تقوم به بعض الشركات عبر الوطنية .

وترفض جمهورية زائير مناورات جنوب افريقيا التي ترمي الى انشاء ، عن طريق ما يسمى بمحادثات تورنهال ، مجلسا حكوميا غير شرعي وتحكمي في وند هوك من أجل فرض حكومة عميلة فسي ناميبيا واستمرار احتلال هذا الاقليم رغم قرارات الأمم المتحدة والادانة العالمية .

ان التوتر المستمر في شمال افريقيا بشأن الصحراء الغربية ، يقلق الرأى العام الافريقي والدولي . ويرحب وفد زائير بالقرار (AHG/DEC.118 (SVII) الذى اتخذه مؤتمر القمة الأخير لرؤساء الدول والحكومات الافريقية الذى اجتمع في فريتون من ١ الى ٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ والذى طلب فيه

المؤتمر من اللجنة المخصصة لرؤساء الدول والحكومات الافريقية بشأن الصحراء الغربية أن تواصل بذل الجهود الضرورية للتوفيق بين أطراف النزاع وايجاد حل سلمي ودائم لهذه المشكلة الشائكة . ويسر وفد زائير بشكل خاص ان يرى الرغبة والاستعداد لدى جميع الاطراف المعنية لبدء المفاوضات والاشترك بشكل كامل في اعمال اللجنة المخصصة .

واننا نعبر عن الأمل في أن يجد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية عندما يرفع اليهم تقرير وتوصيات اللجنة المخصصة التي انعقدت لتوها في فريتون والتي اتاحت لها فرصة الاستماع الى جميع الأطراف المعنية في النزاع ، الحل السياسي والسلمي والدائم والمتفق مع الحكمة الافريقية المعروفة . واننا نعتقد ان المحافل الدولية يجب أن تمتنع عن التعرض لعملية التسوية السلمية للنزاع، التي بدأتها منظمة الوحدة الافريقية منذ تموز/يوليه ١٩٨٠ . ان جميع دول العالم وجميع القوى المحبة للسلام ، يجب أن تشجع وأن تدعم منظمة الوحدة الافريقية في جهودها من أجل السلام . وما من أحد يشكك اليوم ، في أن الموقف السائد في الشرق الأوسط يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا للسلم والأمن الدولي . ان قضية فلسطين تقع في قلب صراع الشرق الأوسط . ان الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ، قد سمحت لنا أن نرى الدول العربية التي لم توافق منذ ٣٢ عاما على أحكام القرار ١٨١ (د - ٢) ، الصادر في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ ، بشأن تقسيم فلسطين ، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية توافق اليوم على انشاء دولة عربية مستقلة في فلسطين وتوافق على أحكام هذا القرار باعتباره يضمن مصالحها ويشكل أساسا للتوصل الى حل نهائي .

ان الاتفاق العالمي ، يبد وأنه يقوم اليوم على النقاط التالية : أولا ، حق الشعب الفلسطيني في الكفاح من أجل استعادة حقوقه ، لاسيما : حقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي وحقه في انشاء دولة مستقلة ذات سيادة ، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى اراضيهم .

ثانيا ، الدور الرئيسي للمسألة الفلسطينية في نزاع الشرق الاوسط .

ثالثا ، الطابع التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية وحقها في الاشتراك في جميع الجهود المبذولة وفي جميع المداولات والمفاوضات الرامية الى تحديد مستقبل الشعب الفلسطيني وذلك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى .

رابعا ، احترام الطابع الدولي لمدينة القدس ، مهبط الاديان الثلاثة الرئيسية التوحيدية في العالم ، ورفض جميع التصرفات والاجراءات المتخذة من قبل طرف واحد والتي تهدف الى ضمها أو تغيير خصائصها الجغرافية والديموغرافية والثقافية .

خامسا ، انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بالقوة .

اذن ، فان الأمر يتعلق اليوم بمتابعة تنفيذ القرار ١٨١ (د - ٢) الذي كان انشياء اسرائيل بداية لتنفيذه ، وذلك اعتمادا على الاتفاق العام في الرأي .

ان جمهورية زائير تددين بشدة سياسة ضم الاراضي عن طريق القوة ، وانشياء المستوطنات اليهودية على الاراضي العربية في فلسطين ، وانكار حق عودة الفلسطينيين وكذلك الاجراءات المتخذة من قبل طرف واحد لضم مدينة القدس المقدسة ، تلك الاجراءات التي اتخذتها أخيرا الحكومة الاسرائيلية انتهاكا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة .

ان وفد زائير يعتقد أن الاسلوب الجديد الذي يضع مسألة فلسطين في قلب صراع الشرق الاوسط والذي يعترف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال ، يعتبر استكمالا للقرار ٢٤٢ (١٩٧٦) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ والذي لا زال يعتبر أساسا هاما في عملية البحث عن حل شامل وعادل ودائم لصراع الشرق الاوسط .

ان جمهورية زائير تلتزم باحترام مبادئ الميثاق وقواعد قانون الشعوب . وفي هذا الصدد ، فقد قلنا دون أي لبس لسلطات ايران ان أخذ رهائن من الافراد الذين تتوفر لهم الحصانة

الديبلوماسية وتحميهم الوثائق الدولية المعمول بها ، يعتبر من الأمور التي تحمل بذور تهديد خطير له أشار لا يمكن حسابها بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية التي تسود فيها الثقة ، وكذلك بالنسبة للسلم والأمن للجميع .

وقد ذكرنا سلطات ايران بأننا نحن شعوب العالم الثالث ، لا زلنا نكافح بلا كلل من أجل انصافاً طابع ديمقراطي على العلاقات الدولية ومن أجل اقامة نظام دولي أكثر عدالة وانصافاً في تأمين من الخوف والارهاب وقانون القوة وينبغي أن نولي اهتماماً أكبر لاحتزام حقوق الآخرين والمبادئ المعترف بها دولياً التي سلّم بها الجميع والتي تحكم العلاقات والتعاون بين الشعوب والدول الحديثة آخذين في الاعتبار الوسائل المتواضعة المتوفرة لدينا وذلك لأننا مقتنعون بأننا سوف نكون أكبر الخاسرين في عالم لا تسود فيه المبادئ ولا القانون .

ولذلك ، فقد طالبنا تلك السلطات ، ولا زلنا نطالبها اليوم بأن تطلق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين سالمين ، وبذلك سوف تكبر مكانة الثورة الإيرانية . واذ نقول ذلك ، فإن جمهورية زائير لا زالت ملتزمة تماماً باحترام استقلال ايران وسيادتها وبحق شعبها في أن يقرر بحرية مستقبله .

ان تدور العلاقات بين ايران والعراق يقلقنا الى أقصى حد ، ليس فقط لأن الأمر يتعلق بدولتين شقيقتين أعضاء في حركة البلدان غير المنحازة وانما أيضاً لأن هذا الصراع قد نشب في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية يمكن أن يتحول فيها أي صراع الى كارثة خطيرة ، نظراً لتنافس المصالح فيها بين الدولتين العظميين .

ولا توجد دولة في منطقة الخليج لا تستطيع أن تتحمل مسؤوليتها المباشرة أو غير المباشرة ، من جراء المساس بالتوازن الواهي الذي نحاول ابقائه في المنطقة بصعوبة بالغة .

اننا نعبّر عن الأمل في أن نداء رئيس مجلس الأمن ، سوف يستمع اليه جميع الأطراف ، وأن تقبل المساعي الحميدة للأمين العام ، وهو مستعد دائماً لتقديم وساطته في مثل هذه الحالات . ان الموقف في افغانستان وكمبوتشيا ، يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدولي . ان غزو القوات الاجنبية لافغانستان قد خلق موقفاً جديداً في هذا الجزء من العالم .

لقد دخلت هذه المنطقة مرحلة فوران ، وأحدث الخوف من خطر عدم الاستقرار تصاعدا في سباق التسلح وزيادة التوترات بين الدول . والمفهوم بالتالي ، هو أن قوات الاحتلال قد تباينت في الجلاء عن هذا البلد خشية خلق عدم توازن ليس في صالحها .

ومن ثم ، فإن الحلقة المفرغة أو الحلقة اللعينة للعنف سوف تبدأ ، ولا يمكن حساب آثارها ونتائجها لأننا اذا كنا نعرف كيف ندخل فيها فاننا لا نعرف أبدا كيف نخرج منها . وهذا بالتحديد يشكل تهديدا للسلم والأمن الدولي ، لا سيما عندما يكون أحد المحركين الرئيسيين لهذا الأمر هو قوة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن يتحمل - طبقا لميثاق الامم المتحدة - مسؤوليات خاصة في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدولي .

اننا ندعو الاتحاد السوفياتي الى أن يلتزم بأحكام القرار (ES-6/2) الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ وأن يسحب قواته من افغانستان دون أية شروط مسبقة . ان القرار ٢٢ / ٣٤ للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة بشأن كمبوتشيا ، يطالب بانسحاب جميع القوات الاجنبية منها ويؤيد استمرار تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية في الامم المتحدة .

ان السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو ما اذا كان لدى الامم المتحدة الخيار بين الموافقة على غزو كمبوتشيا من قبل قوات اجنبية وذلك بمنح مقعد في هذه المنظمة للحكومة التي شكلتها قوات الغزو في بنوم بنه وبين رفض هذا الغزو والابقاء على مقعد الحكومة الشرعية التي تم قلبها من قبل قوات الغزو والاحتلال ؟

ان وفد زائير يعتقد أن منظمة الامم المتحدة ليس لها أي خيار آخر غير الاعتراف بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، اذا كانت تود ألا تتسبب أسس ميثاقها . والعديد من الدول التي تؤيد هذا المبدأ ، لم تؤيد بالضرورة تصرفات حكومة بول بوت في كمبوتشيا كما أنها لا تحتفظ معها بعلاقات خاصة . ولقد حاولت بعض الدول الاعضاء تناول هذه المشكلة من زاوية الدفاع عن حقوق الانسان متهمه نظام بول بوت بالابادة الجماعية . فاذا ما اتبعت هذه النظرية ، فان الدفاع عن حقوق الانسان ، سوف يستخدم كمبرر لبعض الحكومات للالتفاف حول مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والتدخل دون عقاب في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

ان موقف زائير لا لبس فيه فيما يتعلق بحقوق الانسان ، ان ينبغي الدفاع بجميع الوسائل عن المبدأ المقدس لحقوق الانسان . اننا نرجو أن تكف بعض الدول والمنظمات الدولية عن انخفاء طابع سياسي على هذه المسألة لمجرد التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ان الشرعية مسألة تعني الشعوب ، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تنفي أية شرعية كانت على أية حكومة ضد رغبة الشعب المعني .

ولمبقا لبعض الاحصاءات ، فان ٥٠٠ بليون دولار أمريكي سوت تنفق على التسلح في عام ١٩٨٠ ، أي بزيادة ١٠ في المائة عما أنفق في عام ١٩٧٩ . وقبل عشر سنوات بالضبط ، أي في عام ١٩٧٠ ، كان هذا المبلغ يقدر بحوالي ٣٧٠ بليون دولار أمريكي . وسنة بعد أخرى ورغم اعلانات النوايا لصالح وقف سباق التسلح ، تتزايد النفقات العسكرية . ومن ثم ، فان ذلك يؤدي الى تخفيض المبالغ التي كان ينبغي أن توضع في خدمة التنمية وتحسين ظروف الحياة على كوكبنا ، وبصفة خاصة في مناطق العالم الثالث .

وفي الوقت الذي نتحدث فيه عن الشروع في العقد الثاني لنزع السلاح ، يجب علينا أن ندين نفاق القوتين العظميين - وخاصة الدول النووية - التي لا تطابق أعمالها اعلاناتها ونواياها . ان القرار ٢٦٠٣ هـ (د - ٢٤) الصادر في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ أعلن أن العقد الأول لنزع السلاح هو أبعد من أن يكون قد حقق أهدافه . ان سباق التسلح - وخاصة سباق التسلح النووي - ما يزال متزايدا ، وان النفقات العسكرية ، كما رأينا ، قد تضاعفت بنسب تدعو الى القلق ، وان بؤر التوتر تضاعف وتزداد حدة ، ومن ثم فانها تزيد من تهديد السلم والأمن الدوليين . وان الحرب الباردة قد برزت من جديد وللأسف ، فان مسرح هذه الاحداث في مناطق العالم الثالث .

ان القوتين العظميين اللتين تراقبان بعضهما البعض ، واهتمامهما بتحقيق توازن القوى ، يبعدهما عن تحقيق ارتباطاتهما الخاصة بنزع السلاح . ولقد يتساءل البعض منا هل قررنا أن تستمعنا لنداء الأمين العام السابق أوثانت الذي أعلن ما يلي في عام ١٩٧٠ ان أى برنامج شامل لنزع السلاح يجب أن يبدأ بوقف وشل أو الحد من سباق التسلح النووي ، وأن يتبع ذلك اتخاذ التدابير بعكس العملية ، وذلك بتخفيض ثم القضاء نهائيا على الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى . اننا هنا وفي محافل أخرى ننتظر من القوتين العظميين - وخاصة النووية منها - بأن تعرب اعرابا كاملا عن تمسكها بالمثل الاعلى للسلم ، لانه اذا ما قلنا بأن نزع السلاح هو قضية تخص جميع أمم العالم ، فمعنى ذلك أنه لا يمكننا أن نزع السلاح الا من شخص مسلح وهذا الشخص بحصوله على السلاح فانه بهذا يوجد مشاكل لمنطقته أو يهددها بطريق مباشر .

ان جمهورية زائر تنتهج سياسة تقوم على السلم وحسن الجوار والتعاون ، وانها لا تدخر وسعا للاسهام ، في نطاق وسائلها المتواضعة ، في تعزيز نزع السلاح . انها تؤيد انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية كمرحلة هامة تجاه نزع السلاح العام الكامل . وفي هذا السياق يندرج بيان تجريد افريقيا من الاسلحة النووية .

ان المجتمع الدولي والأمم المتحدة ، ينبغي أن يوليا اهتماما أكبر بمشكلة اللاجئين الافارقة . ان افريقيا هي التي تأوى اليوم على أرضها عددا من اللاجئين أكثر من أية قارة أخرى . ان من بين أربعة ملايين لاجيء في افريقيا ، فان زائير وحدها تأوى أكثر من مليون لاجيء . فاذا كان اللاجئين

الافارقة الذين يجهدون الموارد الضئيلة لدولنا النامية يستفيدون من نفس التسهيلات والمعونات التي يستفيد منها اللاجئون في أجزاء العالم الأخرى فان ذلك يعتبر اسهاما قيما في جهدنا من أجل التنمية . ومهما يكن الوضع ، فان جمهورية زائير سوف تشارك في موارد المتواضعة اولئك اللاجئين الذين تأويهم على اراضيها وذلك باسم التضامن الانساني .

لقد آوى بلدى الآلاف من الاشخاص الذين فروا من البلدان المجاورة خلال كفاحها من أجل الاستقلال . وكان عملنا خدمة لقضية نبيلة هي تحرير شعوب استعبدت زمنا طويلا تحت نير الاستعمار . وما يؤسف له أنه يبدو أن فئة جديدة من اللاجئين قد برزت ، وما هؤلاء اللاجئون سوى مجرمين يدخلون تحت وطأة القانون العام ، وقد فروا من وجه العدالة في بلادهم ليتمتعوا في الخارج بالتسامح والحماية ووضع اللاجئين . والهدف الذي تسعى اليه الدول التي تستقبلهم هو الاطاحة باستقرار الدول الفتية التي لا هم لها سوى تعزيز استقلالها .

ان جذور الحضارة تمتد في أعماق الطبيعة التي كونت ثقافة الانسان وأثرت على أعماله الفنية والعلمية . ان الحياة بالاتصال الوثيق مع الطبيعة تتيح للانسان أحسن الفرص لتنمية قدراته الخلاقة والدفاع عن وسائل رفاهيته والاستفادة منها .

ان القضاء على النظم الطبيعية ، الذي ينتج عن الاستهلاك المتزايد للموارد وسوء استخدامها ، سوف يؤدي بكل تأكيد الى القضاء على الحياة في كوكبنا . ان الحفاظ على البيئة وحمايتها أصبح واجبا معنويا بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع الدولي حيال الاجيال الحاضرة والاجيال الصاعدة .

ان الجنرال موبوتو ، رئيس جمهورية زائير ، قد أعلن في الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة بشأن الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ومواردها في أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ما يلي :

” اننا ندرك من جهتنا أننا لا نستطيع أن نعمل أى شئ دون غاباتنا ، ذلك لان لها تأثيرا يتعدى حدود التراب الاقليمي . وان البحار والمحيطات والاهواء هي من ممتلكات المجتمع الانساني ولا نستطيع أن نعتبر أنها ملك لا احد ولا يمكن لأى أحد أن يعمل فيها ما يشاء ” .

وادرأكا منا لما سبق ، فاننا قد عرضنا على الجمعية العامة مشروع ميثاق عالمي للطبيعة ، وهذه الوثيقة الفنية تسعى الى تحقيق أهداف بيئية . واننا نطلب من جميع الدول الاعضاء أن تدرس هذا المشروع دراسة عميقة وأن تدعمه ، لأن الأمر يتعلق ببقاء البشرية جمعاء على قيد الحياة .

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز الى ميدان آخر وهو ميدان قانون البحار ، كقانون جديد تتوقف فاعليته على قبوله من جانب أغلبية الدول الاعضاء في المجتمع الدولي .

فرغم احراز تقدم نتيجة لاستئناف عمل الدورة التاسعة للمؤتمر الثالث بشأن قانون البحار ، الا أن الصياغة الجديدة لنس التفاوض المركب غير الرسمي لازالت تتضمن كثيرا من القصور الذي من شأنه أن يضرب اعداد وابرار الاتفاقية المقترحة . ومن بين أشياء أخرى ، فان الصياغة المقترحة مثالا بالنسبة الى سياسات الانتاج ونظام التعويض ، لا تستطيع أن تلبي اهتمامات البلدان المنتجة وخاصة البلدان النامية المنتجة التي تعتمد اقتصادياتها أساسا على تصدير المعادن . واننا مازلنا نعتقد أنه في الامكان معالجة هذا القصور خلال المرحلة القادمة من المفاوضات .

ومع ذلك ، فليس من المعقول في الوقت الذي تقوم فيه جميع دول العالم بالنظر في دراسة التدابير الشاملة التي من شأنها أن تؤدي الى توزيع منصف لما يسمى " بالتراث المشترك للإنسانية " ، ان تسوء بعض الدول استخدام قوتها وتسمح لنفسها بواسطة تشريعات من طرف واحد ، ان تستحوذ على موارد أعماق البحار ومن ثم فانها تدوس بأقدامها القرارات ذات الصلة للجمعية العامة .

ومهما يكن من أمر ، فان الاتجاه الرامي الى احلال نظام غير عادل محل نظام آخر ، بيد ولنا أمرا غير مقبول ، وفي هذا الصدد ، فانه يجب على جميع البلدان أن تبذل جهودها بهدف حماية الاهداف التي تسعى اليها الاتفاقية المقبلة ، وهي الاهداف التي من شأنها فقط أن تكمل الاهداف الواردة في الميثاق .

ويوميا ، تبين الحقائق والأحداث ان ميثاق منظمنا يمكن أن يتحسن وذلك بأن يتكيف مع متطلبات التطور . ونحن - بصيغة خاصة - نأخذ في الاعتبار تلك الأحكام المتصلة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، والتي تركز كل القوى في يد عدد قليل من الدول . ان ميثاق الامم المتحدة يجب أن يعكس الوضع الجديد الناجم عن اضافة طابع ديمقراطي للعلاقات الدولية ، سيما وان الترابط بين الدول لا يمكن أن يتصور دون تقسيم المسؤوليات .

وانا كان الحماس الأول والدفعة الأولى لمنظمتنا قد قلنا الى حد ما بسبب المواقف الخطيرة والمتعددة التي نشأت ، فلا يجب أن يكون هذا باعثا للدهشة في منظمة تضم دول ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة ومتعددة ، والملاذ للطموح الشرعي لضمان التعاون بين جميع الدول التي تتكون منها هذه المنظمة ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، غنية أو فقيرة ، في عالم يسوده الخوف والرعب وعدم المساواة بين بني البشر جميعا .

ان منظمة الأمم المتحدة التي تمثل الملاذ الاخير الذي يجب على الدول المحبة للسلم والعدالة أن تضع ثقتها فيه ، - وأشير بصفة خاصة الى دول العالم الثالث - يجب عليها أن تأخذ في الاعتبار ظهور دول جديدة على مسرح الأحداث الدولية . ان جمهورية زائير تود أن تفتتح هذه الفرصة لتعلن مرة أخرى عن ايمانها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتمسكها بأهداف منظمة الامم المتحدة .

السيد برادهان (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : بالنيابة عن وفد بلادي وبالاصالة

عن نفسي أود أن أتقدم للسيد فون فيشمار بأحر التهاني على انتخابه الاجماعي للمنصب الرفيع وهو رئاسة هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . واننا على ثقة كاملة بقدراته الشخصية التي ستكون منارنا الهادي في المهام التي ستواجهها الجمعية العامة خلال فترة رئاسته - ان انتخابه يمثل تقديرا وافيا لبلده العظيم ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وله شخصيا . كما أود أيضا أن أقدم تحياتي وتهانئي لأعضاء المكتب الآخرين .

ان وفد بلادي ، يقدر تمام التقدير النتائج البناءة التي أمكن تحقيقها بقيادة السيد سليم احمد سليم من تنزانيا . وندين له بأعمق معاني العرفان بالجميل ، ونود له أسمى آيات النجاح في جميع جهوده المقبلة .

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة كي أشيد بالأمين العام الدكتور كورت فالدهايم لجهوده الدائبة التي لا تكل سعياً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . فلقد تمكن من مواجهة التحديات الهائلة التي واجهته في منصبه السامي بالأجراء الملائم وبالشجاعة والمثابرة .
ان وفد بلادي مسرور للغاية أن يشترك في الترحيب الحار بسانت فنسنت وجزر غريناديين كعضو الـ ١٥٤ بالأمم المتحدة . واننا متأكدون ان منظمنا سوف تستفيد من خبرتها واشتراكها في عملنا . ان انضمامها للعضوية يقربنا من تحقيق هدفنا لعالمية الأمم المتحدة ، وهو هدف نوليها أولوية عالية .

ان حكومة وشعب بوتان يلتزمان التزاماً راسخاً بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز لذلك ، فاننا نسعى كشعب حركي نعيش في سلم وصدقة مع جميع الأمم وأن نطور بلدنا في كل قطاع من قطاعات الجهود الانسانية على النحو الذي نرتعبه بأنفسنا ملائماً ومناسباً . وفي نفس الوقت ، فاننا سوف نشارك مع بقية الأمم المحبة للسلم في الجهد الذي تبذله من أجل ايجاد نظام عالمي قائم على الاحترام للمساواة السيادية لجميع الأمم ، والتعايش السلمي ، والعدالة والتعاون المتبادل الفائدة . ونحن لن ندخر وسعاً في السعي لصون السلم والامن الدوليين اللذين لا يبد أن تلتزم بهما جميع الشعوب المحبة للسلم . وكما جاء في اعلان مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز ، فاننا نعتقد اعتقاداً راسخاً ان جوهر سياسة عدم الانحياز هو رفض جميع اشكال الاستعباد والتدخل المباشر أو غير المباشر وجميع أشكال القهر سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية في العلاقات الدولية . وتمشياً مع المبادئ الحقيقية لعدم الانحياز ، فاننا سوف نستمر في رفض الانضمام الى أى شكل من أشكال التحالف العسكري أو كتلات القوى .

ان سباق التسلح هو بلا شك كبرى حماقات الانسانية وكان لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة نحو ايقاف وعكس هذا الاتجاه منذ زمن بعيد . ان هناك دراسة قررت أنه يوجد في الوقت الراهن أكثر من خمسين ألف سلاح نووي ، لها قوة مدمرة تفوق قبيلة هيروشيما بملايين المرات . ان عدد الناس الذين يقعون رهينة تهديد هذه الكارثة النووية قد وصلوا الى أربعة ونصف بليون . وفي الثمانينات ، اذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فان الترسانات العسكرية يمكن أن تزيد قيمتها عن

ستمائة بليون دولار سنويا ، حتى لو تخطينا انه قد تم القضاء على التضخم . وبالنسبة لمجال نزع السلاح لا تزال نشهد الصوائق والافتقار الى التقدم في كل مجال من مجالاته . لقد انقضت ثلاث سنوات منذ الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح ، لم يحرز خلالها سوى تقدم طفيف للغاية في تنفيذ برنامج العمل المعتمد خلال هذه الدورة .

ان وفد بلادي يرحب باعلان الثمانينات ، عقدا ثانيا لنزع السلاح ، ويأمل في أن تتخذ تدابير ملموسة ومحددة لتخفيض الانفاق العسكري المتصاعد بسرعة بالنسبة للتسلح ، وهذا الانفاق يمكن تحويله بسهولة لخدمة تنمية البلدان النامية التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة . ويتعين علينا ألا ننسى أن الضمان الأساسي الحقيقي للسلم والأمن الدوليين على المدى الطويل ، هو القضاء على الجوع والفقر .

ان الموقف في آسيا لا يزال يشكل أزمة ، ومنطقة اضطراب ، ولا يمكن ان نتجاهل أونتفاضى عن الموقف الناتج عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة وتنافس القوى العظمى لأن هذه التطورات تتنافى مع ميثاق الامم المتحدة ، ويمكن ان تؤدي وبسهولة الى أبعاد متناهية الخطورة . ان السلم والهدوء اللانهاى لتنفيذ مهام التقدم الاقتصادى والاجتماعى يمكن تحقيقهما فقط عن طريق ازالة الوجود العسكرى الاجنبى ، وموافقة بلدان المنطقة على أن تعيش في إطار المبادئ التي لا تحيد لميثاق الامم المتحدة .

ان مسألة تحويل المحيط الهندى الى منطقة سلم كما أعلنت ذلك من قبل الجمعية العامة في عام ١٩٧١ ، والتي يمكن أن يكون لها تأثير طيب للغاية على اقامة سلم عالمى دائم ، قد أصبحت مرة أخرى أكثر صعوبة نظرا لتنافس القوى الكبرى ونظرا لمصالحها الثابتة . وفي خلال اجتماع الدول الساحلية والخلفية للمحيط الهندى في تموز/ يوليه ١٩٧٩ ، أوضح وفد بوتان بوضوح تمام موقف حكومة بلادي . وباختصار ، فان موقفنا كان أولا ، ايقاف المزيد من التصاعد وتوسيع نطاق الوجود العسكرى لكل القوى في المحيط الهندى ثانيا ، ازالة جميع القواعد العسكرية والمنشآت العسكرية الأخرى من المنطقة . وأخيرا العمل على تحقيق جعل المحيط الهندى منطقة سلم . ووفد بلادي يستمر في الاحتفاظ بهذا الموقف .

ان اقليم الشرق الأوسط الذى عانى من الحرب معاناة شديدة لا يزال حتى الآن منطقتة فشلت فيها جميع الجهود الرامية لتحقيق سلم دائم . فالمشكلة يبدو أنها تتحدى جميع الحلول . ومع ذلك ، فان معظمنا يعتقد ان جوهر الحل لتحقيق السلم في الشرق الأوسط هو انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، واقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين . وفي نفس الوقت ، فاننا ندرك تماما حق جميع الدول في المنطقة في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . ان تلك الخطوات سوف تكون الخطوات الوحيدة التي من شأنها أن تؤدى الى سلم دائم وأن تكون ضمانا حقيقيا لحق جميع الدول في المنطقة في أن تعيش في سلم . ان الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي عقدت في شهر تموز/يوليه من هذا العام ، قد حلت الموقف والمشاكل التي تحوط بالشرق الأوسط . ولقد أيدنا القرار الذي انبثق عن هذه الدورة الطارئة . ان المجتمع الدولي ، وخصوصا تلك الحكومات التي في موقف يسمح لها بأن تقوم بهذا ، ينبغي لها أن تستمر في جهودها كي تحل أزمة الشرق الأوسط حلا سلميا في اطار قرار الدورة الاستثنائية الطارئة .

ان اندلاع النزاع العراقي الايراني قد أضاع بعدا آخر يهدد السلم في هذا الجزء من العالم . ووفد بلادى يناشد الطرفين أن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس وأن يسمحا على الفور بالتوسط من قبل أطراف مقبولة للطرفين . وهذا ينبغي استخدام المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة على أكمل وجه . اننا نوجه اهتمامنا العميق لحسم المشاكل بشكل سريع ، تلك المشاكل التي تؤدى الى اشتباكات عسكرية نظرا لامكانية أن تتعدى هذه الاحتكاكات الأولية الى نزاعات واسعة النطاق تتعدى قدرتنا على احتوائها بسهولة . ان الحرب والتهديد باستخدام القوة ينبغي أن يستبدلا بالمفاوضات السلمية لحل المشاكل الدولية .

ان اشترك الامم المتحدة في عملية حفظ السلم قد ساهم بشكل هائل في احتواء النزاعات والاقبال من التوترات وفي الوقت ذاته ، فان الجهود الانسانية التي بذلت أيضا تحت رعاية الأمم المتحدة قد ساعدت في تخفيف معاناة الكثير من الشعوب التي اضطرت الى الهروب من تلك المناطق التي اجتاحتها الحروب . ان مثل هذه الانشطة للامم المتحدة ينبغي الاستمرار فيها وتوسيع نطاقها .

ان حكومة وشعب بوتان قد ابتهجا لحصول زمبابوى على استقلالها وسيادتها . فلقد كان هذا نصرا حقيقيا على الاستعمار ، والعنصرية ، والفصل العنصرى . ان افريقيا قد تمكنت بهذا من

من أن تنزع قيدها آخر كان يكبلها . لكن ، الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا — يستمر في تجاهل تام للقانون الدولي والرأى العام العالمي . ان تأييدنا الكامل لشعب افريقيا في كفاحه الذى لا يكل للتخلص من آخر بقايا الاستعمار والممارسة المقيتة للفصل العنصرى . واننا لمتأكدون ان كل قارة افريقيا سوف تتحرر تماما قبل مرور وقت طويل .

اننا لانستطيع أن نستمر أكثر من ذلك في احتمال الظلم الناتج عن النظام الاقتصادى الدولي السائد الآن . ان الجوانب المحددة التي يسود فيها عدم الانصاف ، والتدابير الاصلاحية اللازمة لمعالجتها قد تبلورت . ان الافتقار الى الارادة السياسية من جانب بعض البلدان يمنع المجتمع الدولي من تنفيذ التدابير التي ستنشئ النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وينبغي أن تدرك أيضا أن الفشل من جانبنا في تفهم واقامة نظام اقتصادى دولي منصف وعادل ، سوف يجعل لقوى لا يمكن التحكم فيها أن تسبب ضررا للبلدان المتقدمة نفسها . كما يجب أن ندرك أيضا أن الفقر والجوع لا يمكن أن يظلا صامتين وخاضعين على الدوام . ان مفتاح الحل في أيدي البلدان المتقدمة وعواصم البلدان الغنية بالتقنية ، ونحن نحثهم على اتخاذ خطوات ايجابية في الاتجاه السليم .

ان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة لم تف بتطلعات البلدان النامية ، ومع ذلك ، فان النتيجة الختامية كان بها القليل من العناصر الايجابية . ان التوافق في الرأى الذى أمكن التوصل اليه بالنسبة للاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الثالث الانمائي للامم المتحدة انما يهيئ للمجتمع الدولي خطوطا رائدة خصوصا فيما يتعلق بطبيعة وحجم وتعقد المهام التي تتطلب القيام بها خلال العقد . ان الدورة الاستثنائية قد أدركت أيضا أوجه القصور الخطيرة في اقتصاديات البلدان الاقل تقدما ، ودعت الى زيادة المساعدة بشكل عاجل لهذه الفئة من البلدان .

ومالم يقضى على وجه السرعة ، على مظاهر الضعف الهيكلية في البلدان الاقل تقدما ، فان هذه البلدان لن تحقق سوى قدر طفيف من التنمية والتقدم لقد كان هناك سعي لتحقيق مساعدة خاصة بالنسبة لأكثر البلدان تأثرا والبلدان الجزرية النامية والبلدان غير الساحلية . ومطلوب الآن من أمانة الامم المتحدة والوكالات المعنية الاخرى ان تبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتفويض الذى منحت له الدورة الاستثنائية الحادية عشرة ، وهنا ، فان وكالة مثل الاونكتاد يمكن أن تلعب دورا ايجابيا وسوف تستمر في تدعيم جهودها الرامية الى تحقيق دورها ومسؤولياتها الدولية .

ونحن في بوتان الآن ، بالقيادة الدينامية الحقة لجلالة الملك جيم سنغي وانفشك ، انما في عملية بدء خططنا الخمسية الخامسة . ان هدفنا في تنميتنا الاقتصادية لايزالا هما تحقيق الاعتماد على الذات ، ورفع مستويات المعيشة لشعبنا ، لكننا في صياغة برامج هذه الخطة ، قد أخذنا في الاعتبار تجارب الماضي ، وهي - بين أمور أخرى - ان تضمن أن فوائد التنمية لا بد أن تكون أكثر اتساعاً وتناسب مع المداخل التي تقوم بها . وفي المهمة الهائلة لمحاولة تحقيق انماط حياة اقتصاديية أفضل لشعبنا ، فلقد تلقينا مساعدة من شعوب صديقة مختلفة ومن منظمات دولية . ومثل تلك المساعدة ضرورية لبلد مثل بلدنا ، لان المساعدة تشكل عاملا مساعدا نحو تحقيق هدف الاعتماد على الذات في آخر الأمر . ان توفر هذه الانماط الملائمة للمساعدات التقنية والاقتصادية سوف تمكن بوتان - التي لها ميراث من الموارد الاقتصادية القابلة للاستغلال - من أن تحقق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي في خلال فترة قصيرة . فيوتان ، على سبيل المثال ، لها قدرة هائلة على توليد الكهرباء من المساقط المائية ، والغابات والموارد الطبيعية ، والمنتجات الزراعية ، والامكانيات الطبية في المجالات الأخرى . لكن لكي تكون هذه القطاعات منتجة ، فلا بد من أن يكون هناك أولا استثمار لرأس المال الخارجي وتدفق للتقنية الخارجية .

ان بوتان أيضا تعاني من عيوب البلدان غير الساحلية ، ومثل هذا الوضع يعرقل بلا شك نموها الاقتصادي . لذا ، لا بد من ازالة عقبات خطيرة قبل أن تحقق دولة غير ساحلية - مثل بوتان - تقدما اقتصاديا مستمرا . ومن بين هذه الامور ، ضرورة اتاحة تسهيلات مناسبة للعبور ، ومن ايجاد أنظمة للمواصلات داخل البلد غير الساحلي وكذلك من البلد غير الساحلي الى موانئ النقل في بلدان العبور تكون ملائمة وذات كفاية . ان معظم صادرات البلدان غير الساحلية لا تستطيع المنافسة في الاسواق الدولية نظرا لنفقات النقل العالية . ان وفد بلادى يأمل في أن جميع البلدان التي في موقف يسمح لها بأن تقوم بهذا أن تتخذ خطوات لتقديم المعونة للبلدان الاقل نموا ، والبلدان غير الساحلية .

في الختام أود أن أذكر أن أحد عوامل تدهور الموقف الدولي والذي تضاعف باقامة هذه الأسلحة التي لم يسبق لها مثيل ، انما يرجع الى الشك وعدم الثقة بين كل من الأطراف الأخرى، وبصفة خاصة بين البلدان الأكبر . وفي هذا الاطار يرحب وفدى بكل تحرك من أجل بدء اجراءات بناء الثقة ، وبصفة خاصة بين القوى الأعظم . ان اجراءات بناء الثقة هذه يجب ، مع ذلك ، أن تبدأ في مناطق أخرى من العالم وبصفة خاصة بين البلدان التي توجد بينها امكانيات النزاع . وهناك عامل آخر وهو الفشل في الوقت المناسب في التحقق من أن اقامة العلاقات فيما بين الدول ذات السيادة يجب أن تكون في اطار القانون الدولي . وعلاوة على ذلك ، فان العقوبات لا يجب أن توضع في طريق حصول الشعوب على طموحاتها المشروعة في تقرير المصير . ان مجتمع الأمم ، وهو في فجر التحقق مما هو ضروري لبقاء البشرية مع الرغبة السياسية المناسبة ، يمكن أن يقود مباشرة شعوبنا الى مستقبل أكثر أمنا والى نظام عالمي أفضل وأسعد .

السيد شاهي (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : انني ألتزم بأن أنقل الى الرئيس فون فيشمار ومن خلاله الى الممثلين ، تهاني فخامة الملك بيرندرا بيربيكرام شاه ديف وأطيب تمنياته بنجاح الدورة الخامسة والثلاثين العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأود أن أنقل له تهاني الحارة وتهاني وفد نيبال على انتخابه كرئيس للدورة الحالية للجمعية العامة . اننا لواقنون من أنه بمهارته وحكمته وخبرته سوف يقود أعمال هذه الدورة لتحقيق نتائج ناجحة ومثمرة . وأود أن أؤكد له التعاون الكامل من جانب وفدى تدعيما لجهوده لتحقيق ذلك الغرض .

أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن تقديرتنا للسفير سليم من جمهورية تنزانيا المتحدة لثباته ونزاهته التي قاد بها أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة . وكذلك فان تهانينا أساسا نقدمها الى الأمين العام السيد كورت فالدهايم ، على تفانيه في خدمة مبادئ الأمم المتحدة وسلوكه المثالي الذي تحمل به مسؤولياته الجسام الملقاة على عاتقه . اننا نرحب بدولة سانت فنسنت وغرينادين كأحدث عضو في الأمم المتحدة . ان انضمامها يعتبر خطوة الى الأمام نحو عالمية العضوية في هذه المنظمة العالمية .

لقد بدأ عقد الثمانينات بجو من الشك والتوتر والنزاعات على كل الجبهات في الشؤون الدولية . ان التدخلات المسلحة الأخيرة كانت أهم وأعظم العوامل التي ساهمت في هذه الحالة

المحنة التي تمر بها الشؤون الدولية . ان عملية الوفاق قد أضررت تماما وهناك استعدادات عسكرية متزايدة وسباق تسلح متجدد ويزداد سرعة يوما بعد يوم . وان الانقسامات الحادة بين القوى الكبرى ، والنزاعات المسلحة في العديد من المناطق ومشاعر الاحباط في سعيينا المشترك نحو تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كل ذلك مايزال يؤثر على العلاقات الدولية الحالية .

ان جنوب افريقيا مازالت تشكل أحد بؤر النزاع في العلاقات بين الدول . ورغم الانجاز الضخم الذي حققه شعب زيمبابوي بالاستقلال ، فقد رفضت سلطات جنوب افريقيا أن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب المضطهد الذي تقوده حركات تحريره الوطني في الكرامة الانسانية والمساواة ، وتقرير المصير وحكم الأغلبية . ان وفدي مازال يؤيد بحزم الكفاح في جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري . اننا نشجب رفض سلطات جنوب افريقيا للتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ خطة الانتخابات الحرة النزيهة في ناميبيا ، التي يكافح شعبها من أجل تحريره الوطني تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي تؤيدها تماما .

ان الموقف في الشرق الاوسط لم يستمر فقط على حاله من التوتر ، بل انه في الواقع قد تدهور في الشهور الأخيرة . ومن أجل الاحتفاظ بموقفنا المعروف من هذه المسألة ، فاننا نؤيد حق كل دولة في المنطقة ، ومنها اسرائيل ، في الحياة في سلم وأمن داخل حدود معترف بها . ومع ذلك فان تسوية دائمة وعادلة لا يمكن تحقيقها دون الاعتراف بالآمال المشروعة للشعب الفلسطيني ، وحقه في المشاركة على قدم المساواة في أية مفاوضات سلمية وحقه في اقامة دولة منفصلة خاصة به . ان من أولى الشروط اللازمة لتحقيق تسوية هوبالطبع ، الانسحاب الفوري ، وغير الشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ان نيبال تأسف لاستمرار وتصعيد سياسات اسرائيل لتغيير الوضع السياسي والقانوني والديموغرافي للاراضي المحتلة . ان مثل هذه الأعمال تتعارض مع مبادئ القانون الدولي والنداءات المتكررة للأمم المتحدة . انهم لم يعقدوا فقط الموقف الصعب الذي هو ليس بحاجة الى مزيد من التعقيد ولكنهم أيضا خلقوا آثارا سلبية على الجهود نحو السعي من أجل حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط .

ان المحاولات الاسرائيلية المسلحة المتكررة من أجل الاضرار بسيادة ووحدة أراضي لبنان مازالت تسبب قلقنا جميعا . ووصفتنا مساهمين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) فاننا نحث الدول الأعضاء مرة أخرى لكي تتعاون مع (اليونيفيل) من أجل استرداد السلطة

اللبنانية بالكامل في المناطق المضطربة . ان وفدى ينضم الى الأمين العام في ندائه الى تلك الحكومات التي لم تدفع بعد اشتراكاتها في مصروفات (اليونيفيل) أن تعيد النظر في موقفها . وليس هناك شك في أن تمويل عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هو مسؤولية مشتركة تتحملها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

لقد لاحظنا بقلق التدهور المتسارع المؤلم في العلاقات بين دولتين متجاورتين مثل العراق وايران . اننا نناشد كلا منهما باخلاص بممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والبحث عن حل سلمي لنزاعهما . ان زيادة العنف بين بلدين لا بد أن تكون له آثاره الضارة في الاقليم كله . وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، فان وفدى مازال يؤيد استئناف المفاوضات الدولية تحت اشراف الأمين العام . اننا يجب أن نؤيد أية تسوية سياسية تقوم على الاحترام الكامل للاستقلال ووحدانية أراضي وسيادة جمهورية قبرص .

وبالنسبة للمسألة الكورية فان وفدى ما يزال يرى أن طموحات شعب كوريا لاستعادة الوحدة الوطنية يجب أن تتحقق سلميا بجهودهم الخاصة دون أي تدخل خارجي . ان سباق التسلح قد زادت سرعته بقوة متجددة وان هذا يسبب قلقا عالميا . ان القرن العشرين قد شهد فعلا حربيين عالميتين وعدة حروب أخرى بعدهما أو قبلهما . وان معظم الجهود المكثفة لتحقيق السلم قد بذلت في تلك الفترة وكانت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على قمتها .

لقد أدى التقدم في العلم والتكنولوجيا الى تكديس لم يسبق له مثيل لأكثر الأسلحة فتكا وتدميرا في الترسانات الوطنية . ومن قبيل السخرية أن الفترة التي شهدت مولد فكرة نزع السلاح الكامل ، كانت الفترة التي شهدت أقصى سباق تسلح في التاريخ . ولقد نسينا درسين هاميين في التاريخ الأول ، أنه لم يتحقق الأمن العام لأى أمة بطريق تكديس السلاح . والثاني أن الأسلحة المكسدة تستخدم في موضع واحد في وقت أو آخر . ان الدول العظمى يتعين عليها أن تتحمل مسؤولية اللوم بالنسبة لسباق التسلح في العالم ولا تستطيع أن تهرب من مسؤولية عدم احراز تقدم في المرحلة التداولية والتفاوضية للأمم المتحدة . لقد أصاب الجمود الآمال التي ولدتها الدورة الخاصة العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ان الدول الكبرى قد فشلت أيضا في احترام الالتزامات الجادة والواردة في اتفاقية الحظر الجزئي واتفاقية عدم الانتشار نحو حظر شامل للتجارب وخفض التسلح . ان تجميد المفاوضات حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية ليس فقط دليلا واضحا على فشل تلك الدول في أن تكون على مستوى تعهداتها لكنه ألقى سحبا قاتمة على آفاق السلام والأمن الدوليين . ان جزءا من تلك الموارد اذا استخدم في الأغراض السلمية والتنمية، فسوف يحسن الى حد كبير من الموقف الاقتصادي الدولي .

ان نيبال طرف في اتفاقية الحظر الجزئي على التجارب واتفاقية عدم الانتشار ، ولقد أيدت دوما انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلام في أى جزء من العالم . ان من رأينا مع ذلك ، أن نظام عدم الانتشار لا يمكن أن يبقى وقتا طويلا اذا حاول أن يفرض شروطا تمييزية بين الأمم فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، اذا كانت الدول الكبرى ، في الوقت ذاته لا تحترم التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية . ان الانتشار الرأسي للأسلحة النووية يمكن أن تكون له آثار تدميرية تنطوى على مأساة بالنسبة للانتشار الأفقي . وسوف يكون تطورا جزئيا ، نتيجة لفشل القوى الكبرى في الوفاء بالتزاماتها ، أن نجد مزيدا من البلدان التي هي على أعتاب انتاج الأسلحة النووية ستفضل حيازتها .

ان العالم مازال يواجه صورة قاتمة أيضا على جبهة النمو والاستقرار الاقتصادي . وقد ظلت الظروف الاقتصادية لأكثر من نصف البشرية جامدة ، بل - في الواقع - ازدادت سوءا الى حد كبير . ولقد كان هناك اتفاق عام على قتامة حقائق الوضع الاقتصادي الدولي في الدورة الاستثنائية

للجمعية العامة والتي اختتمت أعمالها مؤخرًا . ومع كل ، فإن المفاوضات الخاصة بجولة المفاوضات العالمية الشاملة الجديدة ، وكذلك حول استراتيجية عقد التنمية الثالث للأمم المتحدة ، أكدت - مرة أخرى - أن الصورة على النطاق العالمي وعلى المدى الطويل ستظل ضحية للسياسات المحلية التي تنتهجها البلدان المتقدمة على المدى القصير . لقد وصل طابع الوضع الاقتصادي الحالي والحاحه ، الى مرحلة سيؤدي معها الجمود في القطاع الاقتصادي الى آثار سياسية خطيرة على نطاق أكثر اتساعًا . لقد لاحظ - بحق - الأمين العام في تقريره السنوي حول عمل المنظمة :

" ان السلام يتعرض للخطر في المناقشات حول المسائل الاقتصادية المتعلقة

بتحقيق مستويات كريمة لمعيشة البشر " . (A/35/1,P.18)

ونحن نأسف لعدم القدرة على الوصول الى اتفاق في الرأي حول الاجراءات والجدول الزمني لجولة المفاوضات الشاملة . ونأمل باخلاص في أن البلاد المتقدمة النمو سوف تتوفر لديها الارادة السياسية لكي تواجه الحقائق بشجاعة ، وان الجمود الذي واجهته الدورة الاستثنائية الحادية عشرة - سيمكن التغلب عليه خلال هذه الدورة العادية ، بحيث أن الجولة الشاملة للمفاوضات يمكن أن تبدأ في بداية العام القادم . اننا لواثقون من أن مثل هذه المفاوضات ستكون فعالة في اعادة هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة لم يتمكن من تضييق الشفرة المتسعة بين البلدان النامية والمتقدمة . وعلى أساس هذا القصور ، فان الاستراتيجية الخاصة بعقد التنمية الثالث للأمم المتحدة قد وضعت . ان النص الحالي أضعف بكثير مما كنا نأمل . ومع ذلك ، فاننا نرحب باتفاق الرأي حول الأهداف والمقاصد واجراءات الخطة الواردة في هذا النص باعتبارها اطارا للمفاوضات المقبلة . اننا نعتبر القسم الخاص بأقل البلدان نموا في الاستراتيجية ، على أنه من بين السمات الايجابية . ان الاستراتيجية الجديدة تدعو الى اتخاذ اجراءات متضافرة محددة على المستويات المحلية والدولية . ومالم تكن البلدان المتقدمة على مستوى الالتزامات التي قطعتها على نفسها ، فان الأهداف الواردة في الاستراتيجية الجديدة ستبقى بلا تنفيذ .

ان اقتصاد البترول يؤثر بطريقة متزايدة على معيشة الشعوب في البلدان المتقدمة والنامية .

ونحن نؤكد من جديد الحاجة الى اعطاء اعتبار خاص للمتطلبات المتزايدة على الطاقة في البلدان المستوردة لها . وفي هذا الاطار نأمل أن تتعاون الدول المصدرة للنفط ، بطريقة كبيرة وبطريقة محددة ، مع البلدان الأخرى النامية وخاصة أقلها نموا . لقد علق وفد بلادي دائما أهمية كبيرة على التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية . ومن رأينا أن الامكانيات الهائلة في البلدان النامية يمكن أن تستخدم للمصلحة المتبادلة .

ان المعدلات العالية في التضخم والآثار الضارة على التقلب في أسعار السلع الأساسية على واردات البلدان النامية وصادراتها ، وعدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي ، قد زعزعت الموقف الاقتصادي الخطير لمعظم البلدان النامية . لقد تدعم ذلك بتزايد البطالة والعجز في المواد الغذائية الذي نتج عن الكوارث الطبيعية ، من بين عدة أسباب أخرى . وفي حين أنه لا يوجد أمل فوري للخلاص من هذه المشكلات ، وهي في حد ذاتها ضخمة ، فان أسعار الواردات الحيوية مثل النفط ومواد البناء والتنمية سوف تستمر في الارتفاع بطريقة كبيرة . ان صافي تدفق الموارد للبلدان النامية قد هبط نتيجة لعدم وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها بتقديم مساعدات تنمية رسمية بنسبة ٧٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي .

ان الموقف الصعب الذي يواجهه البلدان النامية بصفة عامة ، قد زاد من خطورة مشكلة البلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية . ان معظم البلدان غير الساحلية من بين أقل البلدان نموا ، وان المشكلة ذات طابع هيكلي أساسي . لذلك ، يتعين أن تحظى باهتمام خاص وعلوي أساس أولوية في أي برنامج للمساعدة الدولية العالمية . اننا في حاجة الى اجراءات اضافية للتغلب على القيود الهيكلية التي تعوق النمو . ونحن نناشد من أجل التنفيذ الفوري لبرنامج العمل لأقل البلدان نموا الذي تمت الموافقة عليه في الأونكتاد الخامس . ان القرار الذي تمت الموافقة عليه بالاجماع من الدورة الحادية عشرة الاستثنائية للجمعية العامة التي اختتمت مؤخرا ، قد دعا أيضا الى اتخاذ هذه الخطوة . ان موارد الصندوق الخاص للبلدان غير الساحلية ، ما يزال هزيلا لا يفي باحتياجات البلدان النامية غير الساحلية . اننا نناشد من أجل اسهامات أكثر كرما في هذا الصندوق . ونأمل في أن مؤتمر الأمم المتحدة حول البلدان الأقل نموا ، الذي سيعقد في العام القادم ، سيتفق على اجراءات ايجابية لمساعدة هذه البلدان .

ان الدورة التاسعة التي اختتمت مؤخرا لمؤتمر قانون البحار ، قد أحرزت بعض التقدم ، رغم أننا نشعر بأن المفاوضات كانت بطيئة بشكل أليم . لقد أمكن الوصول الى اتفاق حول بعض العناصر الأساسية في النظام الجديد الخاص بالبحار . ان نيبال ماتزال تعتقد أن النظام الجديد لن يكون مجديا الا اذا اعترف به عالميا ، واعترف بأن مصادر البحار هي من حق البشرية جمعاء باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية . هذه هي الفكرة الأساسية خلف اقتراحنا الخاص بإنشاء صندوق للتراث المشترك . ان التسليم بحق الوصول الحر من وإلى البحر للبلدان غير الساحلية يجب أن يكون جزءا أساسيا من النظام الجديد .

لا أستطيع أن أختتم ملاحظاتي الى الجمعية العامة دون الاشارة الى الاحداث التي وقعت في المنطقة التي تتاخم منطقتنا ، وأشير الى الاعتداءات التي وقعت على كموتشيا وأفغانستان والتي لها آثار بعيدة ، تلك الأحداث التي نعتبرها من أخطر التطورات في العالم المعاصر . ان هذه التطورات ، في الوقت الحالي ، تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في العالم . ناهيك عن السلام والأمن في المناطق المجاورة .

وكما نعلم جميعا فان هذا الموقف الخطير قد نشأ نتيجة للتدخل المسلح في هذين البلدين غير المنحازين . ان عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر هو من المبادئ الأساسية في العلاقات بين الدول . ان احترام هذا المبدأ وحده يتضمن احترام استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي الدول الأخرى وحق الشعب في تقرير المصير فاذا انتهك هذا المبدأ فان المعيار الأساسي للسلوك بين الدول سوف يتحطم ، وسيادة أية دولة والحق الثابت الذي لا ينازع للشعوب سيتم تجاهلها بالكامل بطريقة تنطوي على الازدراء ، وان الثقة الموضوعة في كل دولة كعضو مسؤول في المجتمع الدولي ستكون قد فقدت أيضا . ومن رأى نيبال أيضا أن ضمن المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وهذا هو أحد المبادئ التي لا يجب أن تنتهك في أي موقف أو تحت أية ذريعة .

ان طبيعة حكومة ما أو أعمالها أو سياساتها ، والظروف السائدة في بلد آخر ، والمخططات المشبوهة للدول الاجنبية في ذلك البلد لا يعطي أي عامل من هذه العوامل لأية دولة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، بل أقول ان حتى الدفاع بحق الدفاع عن النفس والأمن لا يبرر التدخل العسكري ناهيك عن استمرار الاحتلال عن طريق القوة المسلحة لاراض أخرى . هناك طرق نص عليها ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي تتيح للدول أن تسعى الى الاعراب عن وجهة نظرها وشكواها .

سوف تكون الامم المتحدة فاشلة في أداء واجبها اذا لم تواصل الضغط من أجل ايجاد تسوية سلمية لكل من كموتشيا وأفغانستان على أساس القرارات التي أقرتها الامم المتحدة ، لا يجب أن يكون هناك تساؤل أمام مبادئ الامم المتحدة . ان أي مطلب بالنسبة الى أية تسوية

سياسية في كمبوتشيا وأفغانستان - ولست في حاجة الى التركيز على ذلك - يجب أن تتم عن طريق الانسحاب الفوري غير المشروط للقوى الاجنبية ويجب أن يكون هذا هو الاساس الوحيد لأي حل .

ونحن كبلد غير منحاز فلدى نيبال الثقة الكاملة في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والفعالية الاخلاقية للمنظمة العالمية بالنسبة لنا في مبادئ ومقاصد الميثاق ممثلة في مبدأ عدم التدخل ، ومبادئ التعايش السلمي بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة ، وحل المنازعات بالوسائل السلمية بين الأمم والتعاون المجدى بين الدول . هذه المبادئ وتلك المثل بالنسبة لنا أيضا هي أخلاقية وعملية في الوقت ذاته .

وعن طريق التطبيق الصارم لهذه المبادئ فقد سعينا الى اقامة علاقات ودية تعاونية مع جيراننا وأصدقائنا . هذا هو اسهامنا في خلق مناخ السلام وحسن النية في المنطقة وفي العالم بأسره . وفي هذا الاطار ، فقد رحبنا بفكر رئيس بنغلاديش من أجل التعاون الاقليمي ، ذلك أن المنطقة ثرية بالموارد البشرية والموارد الطبيعية التي لا تنفذ . وان نيبال على استعداد للانضمام الى أى استغلال رشيد وحكيم لهذه الموارد وهذا أمر ليس لمصلحة نيبال فحسب وانما لمصلحة المنطقة بأسرها .

ان حسن الجوار في المنطقة ، والعلاقات الطيبة بين بلدان الاقليم يجب أن تنعكس في صورة تعاون محدود وتفاهم كامل للآراء والمشكلات وتطلعات الآخرين ، وهذا هو سبب الزيارة التي قام بها مؤخرا صاحب الجلالة الملك بيرندرا الى البلدان المجاورة وبلدان الاقليم . ان زيارة جلالته تبعثها زيارات أخرى قمنا بها على المستويات الرسمية .

لقد انتهجنا سياسة السعى الدائم لاحترام آراء البلدان الاخرى ولذلك فقد طورنا منهاجاً مبسطاً بشأن القضايا العالمية والاقليمية . هذا هو طريقنا لتحقيق تفاهم أفضل وتعاون متبادل واعتماد جماعي على الذات ، وهذه هي المبادئ التقليدية التي صاغت سياسات جميع جيراننا وأصدقائنا .

ان تعبير نيبال الجوهرى ينعكس في هدف سياستها الداخلية والخارجية بشأن اقتراحها في أن تعلن نيبال منطقة سلام وهذا الاقتراح يتمشى مع سعى نيبال التقليدى من أجل

السلام والتنمية ، كما أنه يتمشى مع مبادئ الامم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز . هذا هو طريقنا لدعم العلاقات واشاعة التعاون مع جميع جيراننا وأصدقاءنا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم في جلسة

بعد ظهر اليوم .

ان ممثل باكستان قد طلب أن يسمح له بالكلام ممارسة لحقه في الرد . وقبل أن أدعوه الى الكلام أود أن أذكركم أنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ فان البيانات التي يتم الادلاء بها ممارسة لحق الرد يجب أن تكون محددة بمدة عشر دقائق وأن يلقيها الممثلون من مقاعد هم .

السيد نايك (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : خلال الجلسة العامة

الحادية عشرة للأمم المتحدة التي عقدت بعد ظهر أمس فان بعض الادعاءات ، التي لا أساس لها من الصحة ، قد قيلت هنا ضد باكستان مما دعا وفد بلادي أن يطلب الكلمة ممارسة لحقه في الرد .

لقد زعم مايلي :

" ان هناك أنشطة معادية يتم القيام بها من أراضي البلدان المجاورة

لأفغانستان ، وأذكر أنها بتواطؤ من سلطات هذه البلدان " (A/35/PV.11, P.53)

وقبل ذلك هذه الادعاءات ، التي لا أساس لها من الصحة ضد بلادي ، فانني أود أن أقول بوضوح ان السياسة الثابتة لباكستان تقوم على أساس اقامة علاقات ودية مع أفغانستان نظرا للعلاقات الودية القائمة منذ أمد طويل معها ، علاقات ثقافية وتقاليد مشتركة بين شعبي البلدين . اننا ان نتوخى التعاون مع أفغانستان فان باكستان كان يحدوها دائما شعور حسن النية والصداقة والاخوة في الاسلام ، وباكستان احترمت دائما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية في نطاق علاقاتها مع ذلك البلد . وبنفس هذه الروح كانت باكستان أول دولة اسلامية تعترف بحكومة الرئيس السابق تراقي بعد التغيير الذي طرأ مؤخرا في أفغانستان في نيسان / أبريل ١٩٧٨ ، وبعد ذلك فان رئيس جمهورية باكستان الاسلامية فخامة الجنرال محمد ضياء الحق اتخذ مبادرة من جانبه بزيارة كابول . وذلك ليعيد التأكيد لحكام وقادة أفغانستان الجدد ان باكستان ترغب دائما في أن تقيم علاقات ودية مع أفغانستان .

ونتيجة للمشاكل السياسية الداخلية التي تبعت التغييرات التي طرأت في أفغانستان منذ نيسان / أبريل ١٩٧٨ ، فإن البلدان المجاورة لأفغانستان قد تلقت أمواجا متدفقة من اللاجئين . وقد اتخذ هذا الموقف أبعادا واسعة خلال التدخل العسكري الاجنبي الشامل في أفغانستان في كانون الاول / ديسمبر الماضي .

ان أغلبية هؤلاء اللاجئين من الفقراء أو من الطبقات المتوسطة وهم ضحايا قمع وانتهاك لحقوق الانسان وقد غادروا ديارهم ليجدوا ملجأ في باكستان وفي ايران ، ويتجاوز عددهم في باكستان الان مليون لاجئ . ان تدفق اللاجئين الافغان ، قد ألقي عبئا ثقيلا على باكستان التي ليست لديها سوى موارد متواضعة ، ولكننا لانستطيع أن نرفض اعطاء هؤلاء اللاجئين الملجأ ما يسمح لهم بالحياة ، وذلك بالنظر الى تقاليدنا الاسلامية ومسؤوليتنا الدولية .

ان قلقنا الانساني بشأن اللاجئين الافغان ، نابع من القيم والمبادئ المقبولة عالميا ، وهو أيضا مطابق للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان مشكلة اللاجئين الافغان لم تكن بسبب عملية قامت بها باكستان ، ولكنها نتيجة ثورة مباشرة وكفاح الشعب الافغاني ضد احتلال اجنبي ، وهو الاحتلال الذي لا يتماشى مع تقاليد هذا الشعب وعقائده . ان هذه ظاهرة خاصة بأفغانستان ومطابقة لتقاليدنا في الحفاظ على استقلالها وحريتها .

ان خطورة الوضع في أفغانستان الذي يتجاوز جميع الابعاد الثنائية ويمكن أن تترتب عليه آثار وخيمة بالنسبة للعالم ، قد أثارت قلق المجتمع الدولي . وكما ذكرت ، فان وجود مليون لاجئ أفغاني في باكستان وايران ، هو أحد الجوانب التي لا تنفصل عن هذا الوضع الخطير .

وبالتالي ، فان القرارات الصادرة عن الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في شهر كانون الثاني / يناير الماضي ودورتي المؤتمر الاسلامي المعقودتين في كانون الثاني / يناير الماضي ، وأيار / مايو الماضي ، قد أكدت القلق الانساني بالنسبة لمأساة هؤلاء اللاجئين ودعت الى ايجاد الظروف الصحيحة من أجل عودتهم الى وطنهم في أمن وشرف .

واننا لنأمل في أن تتاح مثل هذه الظروف قريبا ، وأن يصبح اللاجئين الأفغان قادرين على العود إلى ديارهم بضمآن كامل لأمنهم وحريرتهم . ونحن نرغب كذلك في التعبير عن امتناننا لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وللمنظمات الانسانية الدولية الأخرى وللبلدان الصديقة التي تساعد حكومة باكستان في جهودها الرامية الى تخفيف آلام هؤلاء التمساء .

ان الادعاء بأن باكستان تشجع اللاجئين الافغان الذين هربوا من الاضطهاد والقمع على القيام بأعمال تخريبية في أفغانستان ، لا أساس له من الصحة . انها خرافة دحضتها حكومة باكستان مرر بعد أخرى . وان ندحض هذا الادعاء جملة وتفصيلا ، فان حكومة باكستان قد قدمت اقتراحا بأن تكون هناك قوات للأمم المتحدة أو من الدول الاسلامية وغير المنحازة لحفظ السلام على الحدود . كما أعلنت كذلك ان معسكرات اللاجئين الافغان كانت مفتوحة للتفتيش الدولي . والواقع أن هذه المعسكرات تتم زيارتها من قبل مندوبي مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وتقاريرهم متوفرة في سجلات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ان هذا العرض وحده يجب أن يكون كافيا ليبرهن على عدم صحة ادعاء " التدخل الخارجي " ضد باكستان . ويمكن أن أذكر أيضا أن حدودنا الأمامية مع أفغانستان ، والتي يبلغ طولها ١٤٠٠ ميلا تمر عبر أكثر المناطق وعورة في العالم وتسكنها قبائل من نفس العرق على جانبي الحدود . ان هذه القبائل ظلت لقرون طويلة تتمتع بحرية التنقل عبر هذه الحدود الجبلية ومن الصعب أن نفلق هذه الحدود ، ومن ثم الحيلولة دون تدفق اللاجئين الافغان الى باكستان .

وانا كانت سلطات كابول تعتقد أن باكستان لم تتمكن من اغلاق هذه الحدود فما من شيء يحول دون أن تقوم سلطات كابول بذلك من ناحية حدودها هي . وفي الختام ، يود وفدي أن يؤكد التزام باكستان بالتعاون مع الدول الأخرى المحبة للسلام من أجل تسوية سلمية لازمة الافغانية . وفي هذا الصدد ، فاننا نأمل في أن تستجيب الاطراف المعنية جميعا وسلطات كابول بصفة خاصة ، للمبادرة البناءة والواقعية التي اتخذتها

الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي . ونحن نشعر بأن ردا ايجابيا فسي هذا الشأن سوف يثبت احترام هذه السلطات للمجتمع الدولي وبخاصة لرأى ورغبة البلدان الاسلامية .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٠٥